



جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة دراسة تطبيقية في وزارة الزراعة الأردنية

إعداد الطالب

زيد محمود الشخانة

إشراف

الاستاذ الدكتورة فاطمة علي الربابعة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الإدارة العامة/ قسم الإدارة العامة

جامعة مؤتة، 2022

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب
أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في وزارة الزراعة
والموسومة بـ:
الأردنية

الماجستير في الإدارة العامة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

في تاريخ 2022/08/28

التخصص: الإدارة العامة

قرار رقم 11

12

إلى الساعة

10

من الساعة

التوقيع

أعضاء اللجنة:

مشرفاً ومقرراً

عضواً

عضواً

عضو خارجي

أ.د فاطمة علي محمد الربابعة

أ.د غازي رسمي عايد ابوقاعد

د. عبدالرحمن فالح دخل الله العبادل

د.احمد يعقوب عادل ناصرالدين

عميد كلية الدراسات العليا

الدكتور محمد سليمان الطراونة



الإهداء

إلى روح أبي الغالي... رحمه الله واسكنه فسيح جنانه
إلى نبع المحبة والإيثار والكرم، أمي الحبيبة
إلى السند والعضد والساعد، إخواني وأخواتي
إلى كل من يحبني بصدق وإخلاص

الباحث

زيد الشخانة

الشكر والتقدير

"وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" (سورة النمل: آية ١٩)

الحمد لله شكرا وتعظيما الذي هداني ويسر لي أمري ومنحني العزم وأعانني على انجاز هذا البحث العلمي المتواضع، وما توفيقني الا بالله.

وأتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتورة فاطمة علي الربابعة؛ لجهودها المتواصلة بالإشراف على الدراسة ودعمها بمعلوماتها وخبرتها العلمية والعملية القيمة، ولما قدّمته من إرشادات ونصائح طيلة فترة البحث والكتابة، ونسأل الله لها التوفيق والسداد ومزيّدا من التقدم.

والشكر لأعضاء لجنة المناقشة المتمثلة بالأستاذ الدكتور غازي أبو قاعود والأستاذ الدكتور عبدالرحمن العبادلة والأستاذ الدكتور أحمد ناصر الدين.

كما وأتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة كلية الأعمال في جامعة مؤته على دعمهم المتواصل وإخلاصهم في تقديم أساليب تعليمية متميزة.

ووافر الشكر لمن كانوا سندا وعونا في هذه المرحلة

الباحث: زيد الشخانة

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
و	قائمة الجداول
ط	قائمة الملاحق
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
1	1.1 المقدمة
2	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 تساؤلات الدراسة
4	4.1 أهمية الدراسة
5	5.1 أهداف الدراسة
5	6.1 أنموذج الدراسة
7	7.1 فرضيات الدراسة
8	8.1 التعريفات الإجرائية
12	9.1 حدود الدراسة
13	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
13	1.2 الإطار النظري
13	1.1.2 الحوكمة
14	1.1.1.2 نشأة مفهوم الحوكمة
15	2.1.1.2 مفهوم الحوكمة
17	3.1.1.2 نظريات الحوكمة
18	4.1.1.2 أهداف الحوكمة
18	5.1.1.2 أهمية الحوكمة

الصفحة	المحتوى
20	6.1.1.2 أبعاد الحوكمة
25	2.1.2 التنمية المستدامة
26	1.2.1.2 مفهوم التنمية والتنمية المستدامة
28	2.2.1.2 أهمية التنمية المستدامة
29	3.2.1.2 أهداف التنمية المستدامة
31	4.2.1.2 أبعاد التنمية المستدامة
37	2.2 الدراسات السابقة
49	3.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
50	الفصل الثالث: المنهجية والتصميم
50	1.3 منهجية الدراسة
51	2.3 مجتمع الدراسة وعينتها
53	3.3 أداة الدراسة
54	4.3 صدق أداة الدراسة
56	5.3 ثبات أداة الدراسة
57	6.3 المعالجة الإحصائية
59	الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات
59	1.4 عرض النتائج
81	2.4 ملخص النتائج
84	3.4 التوصيات
87	المراجع
95	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	وصف خصائص عينة الدراسة الصالحة للتحليل	51
2.	معامل ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية للمتغير المستقل (ممارسة الحوكمة)	55
3.	معامل ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية للمتغير المستقل (التنمية المستدامة)	56
4.	معامل الثبات (Cronbach Alph)	57
5.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة الزراعة الاردنية مرتبة تنازلياً	59
6.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (الشفافية والإفصاح)	60
7.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (العدالة والنزاهة)	61
8.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (تكافؤ الفرص)	62
9.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (المشاركة)	63
10.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (المساءلة)	64
11.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية مرتبة تنازلياً	65
12.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (الاقتصادي)	66
13.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة	67

الرقم	العنوان	الصفحة
	الدراسة لفقرات البعد (الاجتماعي)	
14.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة	68
	الدراسة لفقرات البعد (البيئي)	
15.	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة	69
	الدراسة لفقرات البعد (التكنولوجي)	
16.	اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء	70
17.	نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من	71
	صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة.	
18.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار ممارسة الحوكمة بأبعادها	72
	مجتمعة الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص،	
	المشاركة، المساواة) على التنمية المستدامة.	
19.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي " Stepwise Multiple	73
	Regression " للتنبؤ بمستوى التنمية المستدامة من خلال أبعاد	
	ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)	
20.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على	74
	البُعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة	
21.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي " Stepwise Multiple	75
	Regression " للتنبؤ بمستوى البُعد (الاقتصادي) من خلال أبعاد	
	ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة)	
22.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على	76
	البُعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة	
23.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي " Stepwise Multiple	77
	Regression " للتنبؤ بمستوى البُعد (الاجتماعي) من خلال أبعاد	
	ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)	
24.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على	78

الرقم	العنوان	الصفحة
	البُعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة	
25.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على	79
	البُعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة	
26.	نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي " Stepwise Multiple Regression " للتنبؤ بمستوى البُعد (التكنولوجي) من خلال أبعاد	80
	ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)	

الصفحة	العنوان	الرقم
6	قائمة الاشكال انموذج الدراسة	1

قائمة الملاحق

الرمز	العنوان	الصفحة
أ	الاستبانة في صورتها الأولى	96
ب	أسماء المحكمين	103
ج	قائمة بأسماء المديريات	105
د	كتب تسهيل المهمة	107

المخلص

أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة

دراسة تطبيقية في وزارة الزراعة الأردنية

إعداد الطالب: زيد محمود الشخانبه

جامعة مؤتة، 2022

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة؛ دراسة تطبيقية في وزارة الزراعة الأردنية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (130) من المديرين في الإدارتين العليا والوسطى في وزارة الزراعة حيث تم مسح كامل أفراد مجتمع الدراسة، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS-Version-20)، وقد تم تطوير استبانة كأداة لجمع البيانات.

كما توصلت الدراسة أن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة نحو ممارسة أبعاد الحوكمة وأبعاد التنمية المستدامة جاء مرتفعاً، وعليه توصي الدراسة بضرورة اهتمام الوزارة بتعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة والتنمية المستدامة من خلال مواصلة توظيف الموارد البشرية في المجتمع وضرورة العمل على استمرار اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التلث وديمومة توجيه المحتوى العلمي في الوزارة لنشر الثقافة البيئية وضرورة العمل على ثبات اسس وقواعد عادلة تطبق على كافة العاملين في الوزارة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها وجود اثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، المشاركة، المسائلة، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص) على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التكنولوجي) في وزارة الزراعة الأردنية.

الكلمات الدالة: الحوكمة، التنمية المستدامة، وزارة الزراعة الأردنية.

Abstract

The impact of governance practice on achieving sustainable development (applied study at the Jordanian Ministry of Agriculture)

Zed mahmoud al-Shakhanbeh

Mut'ah University 2022

This study aimed to identify the impact of governance practice in achieving sustainable development, an applied study in the Jordanian Ministry of Agriculture, that relied on the descriptive analytical approach.

The study population consisted of (130) managers in the upper and middle departments of the Jordanian Ministry of Agriculture, in which the entire population was surveyed. The survey questionnaire was developed as a tool for data collection using the statistical package (SPSS-Version-20).

the results obtained varied in significance, in which the most important is the level of perception of the study population in regard to governance and sustainable dimension was high, therefore the study recommends that the ministry would consider enhancing and applying the principles of governance and sustainable development by empowering human resources personal in the community, in addition to taking the required actions to combat blunder by spreading positive awareness based on fair foundations and rules among the workers in the ministry.

the study also concluded a significant footprint of governmental dimensional practices including (fairness and disclosure, justice and integrity, equal opportunities, participation, accountability) on achieving sustainable development in its dimensions (economic dimension, social dimension, environmental dimension, and technological dimension).

Keywords: governance, sustainable development, Jordanian Ministry of Agriculture.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

ساهمت التغيرات والتطورات العلمية والتقنية في تغيير توجهات العالم بصورة واضحة حول تحقيق الاستدامة. في المقابل، جاءت سلسلة التحديات من منظورات اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية أو مالية أو بيئية لتجعل من الاستدامة عنصراً أساسياً واتجاهاً رئيسياً للدول والمؤسسات الحكومية بعد أن كانت بعيدة عن تصدر قمة جدول الأعمال بالنسبة للكثير من الجهات على مستوى دول العالم.

يعتبر الأثر الأساسي للاستدامة على كافة جوانب الحياة في الدول من أهم الأسباب التي غيرت الأفكار وعززت المعرفة والمواقف تجاه الاهتمامات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة على المستوى العالمي. وعليه، تتحمل الحكومات مسؤولية تثقيف جميع المؤسسات الاقتصادية حول كيفية العمل في مستقبل أكثر تركيزاً واستدامة، وتلعب القطاعات الحكومية دوراً حيوياً في الاستفادة من قوتها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة مستدامة. يتم تطبيق الحوكمة في مؤسسات الدولة من خلال إنشاء مجلس مختص، ومطابقة الاستراتيجية والأهداف، والمساءلة، والرقابة. كما يتم تطبيقها من خلال الحرص على امتلاك درجة عالية من الأخلاق والنزاهة، وتحديد مصفوفة الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح، مما ينتج عنه إدارة المخاطر بشكل فعال.

في ضوء ما تقدم من أدوات الحوكمة وإجراءات تطبيقها، يمكن إدراك معايير الحوكمة القوية أن تساعد في زيادة رأس المال والمشاركة. كما أن ممارسة الحوكمة لها بُعد اجتماعي ومؤسسي، كما لها أثر في تحقيق النمو الاقتصادي. وعليه، يجب أن تركز قواعد الحوكمة المصممة بشكل صحيح على تنفيذ القيم العادلة لتحقيق الشفافية والمساءلة والمسؤولية تجاه المساهمين وأصحاب المصلحة. في المقابل، لا تتطلب الحوكمة مجموعة من المتطلبات الداخلية الجيدة فحسب، بل تتطلب أيضاً المساهمة

في دعم المجتمعات المحلية، الاستدامة البيئية، دعم البيئة الداخلية من أجل الوصول لحوكمة فعالة وأخلاقية.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الحيوية للاقتصاد الأردني، وتبلغ مساهمة هذا القطاع ما يقارب (5.6%) من الناتج القومي المحلي في العام 2020 حسب تقارير وزارة الزراعة. كما أن الزراعة تعتبر من أهم مقومات ضمان الاستدامة في الدول. في المقابل، تبذل وزارة الزراعة في الأردن جهداً ملحوظاً فيما يتعلق بتعزيز ممارسات الحوكمة وتحقيق الاستدامة، يبدو ذلك جلياً من خلال مراجعة التغيرات في السياسات والإجراءات، كما يظهر الدور بصورة واضحة من خلال مبادرات الأمن الغذائي والاستراتيجية الوطنية للزراعة المستدامة 2020-2025 (moa.gov.jo, 2022). وعليه، تم التركيز على تطبيق الدراسة في القطاع الزراعي لكونه قطاع مهم واستراتيجي يلعب دوراً هاماً في النظام الاقتصادي والاجتماعي، كما أن وزارة الزراعة هي المسؤولة، عن تنظيم وإدارة واستغلال هذا القطاع من أجل تحسين كفاءتها وتحقيق تطورها بصورة تنعكس على مستوى الدولة.

في ضوء ما تقدم، تهدف الدراسة لقياس أثر ممارسة الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة كدراسة تطبيقية على مديريات وزارة الزراعة الأردنية.

2.1. مشكلة الدراسة

يتميز القطاع الزراعي في الأردن بتنوع أساليب وتقنيات إنتاجه، ويلعب دوراً أساسياً في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة فرص رفع مستوى الأمن الغذائي في المملكة الأردنية من خلال مساهماته المباشرة وغير المباشرة في الدخل القومي، و من ناحية أخرى، يلعب القطاع الزراعي دوراً محورياً في دعم القطاعات الخدمية والصناعية من خلال زيادة الإنتاج والتوظيف، وتعزيز مستويات الاكتفاء الذاتي من جهة، وزيادة الاستثمار ودعم الصادرات من جهة أخرى. تؤثر الظروف الجوية والعوامل الداخلية الأخرى المتعلقة بهيكل عملية الإنتاج الزراعي على مساهمة هذا القطاع، حيث توفر الصناعة ما يقرب من 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية، وشكلت الصادرات الزراعية 2.15 في المائة من الصادرات في

عام 2018. ما مجموعه 711 مليون دينار. ومع ذلك، يبدو أن الظروف الاقتصادية لها تأثير على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، وهناك حاجة ماسة لتعزيز السياسات المحلية خاصة فيما يتعلق بجوانب الاستدامة.

في السنوات الأخيرة، تطورت ممارسة الحوكمة في القطاع الحكومي عالمياً، لدرجة أن العديد من البلدان التي لم تتبنَّ من قبل، ممارسة الحوكمة في حكوماتها، بدأت بالاهتمام في سد الفجوات في هذا القطاع. ويرجع الاهتمام العالمي بالحوكمة إلى حقيقة، أنه يدعم هيكل المؤسسات الحكومية، ويعزز التطور الإداري، ومراقبة الأداء. ونتيجة لذلك، تم تبني ممارسة الحوكمة وتنفيذها لصالح الحكومة في المملكة الأردنية الهاشمية.

تبرز المشكلة الحقيقية التي تواجه القطاع الحكومي في تحقيق الاستدامة، نظراً لمحدودية الموارد، والخلل في أنظمة الحوكمة ومؤشرات الشفافية، وعليه، قد سعت البلدان إلى البحث في المتغيرات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تعتبر الحوكمة ركناً أساسياً من ركائزها، حيث تساهم الأخيرة في خلق قيمة إضافية وحقيقية للاقتصاد الوطني. وبالتالي يكون لها أثر مفيد على كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك الأبعاد التكنولوجية.

حيث تبين للباحث من خلال التواصل مع الموظفين حيث تمت مقابلة الموظفين واستطلاع الآراء في وزارة الزراعة الأردنية ومن خلال مراجعة الأدبيات، أنه لم يسبق أن أجريت دراسة في هذا الموضوع في وزارة الزراعة الأردنية؛ وعليه تكمن الإجابة على السؤال الرئيسي التالي لمعرفة ما أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية؟

3.1 تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات التالية:

السؤال الأول: ما مستوى ممارسة أبعاد الحوكمة (الشفافية والافصاح، المشاركة، المساءلة، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص) في وزارة الزراعة الاردنية من وجهة نظر المبحوثين؟

السؤال الثاني: ما مستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي) في وزارة الزراعة الاردنية من وجهة نظر المبحوثين؟

4.1. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال مساهمتها في الجوانب العملية والنظرية حيث أنها تهدف للمساهمة في إثراء الأدبيات في هذا المجال:

أولاً: الأهمية النظرية

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في أبعاد التنمية المستدامة، وتهدف الى الكشف عن أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية بالإضافة إلى ندرة الدراسات العربية التي تناولت ممارسة الحوكمة وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الزراعة بشكل خاص، وفي هذه الدراسة إثراء للأدب النظري وإغناء المكتبات بشأن متغيري الدراسة (الحوكمة، التنمية المستدامة)، حيث أنها مساعدة للباحثين الساعين لإنجاز دراسات لتكون دراسات تطويرية لما تم ذكره في هذه الدراسة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تبصرة المسؤولين وأصحاب القرار في وزارة الزراعة بالآثار الإيجابية لممارسة الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، وتنبثق الأهمية التطبيقية والعملية للدراسة الحالية في أنها ستقدم توضيحاً عن الوزارة وأهميتها، وإن هناك العديد من المؤسسات والدوائر التي تتبع لها والتي لها دور في الاسهام بالعملية التنموية، كما ستقدم نتائج وتوصيات لكافة الوزارات وللعديد من المؤسسات والدوائر التابعة لها لما لها من دور في الاسهام بالعملية التنموية، وذلك من أجل تعزيز المهارات والقدرات اللازمة لممارسة الحوكمة لباقي الوزارات الأردنية، بالإضافة إلى إفادة المؤسسات والوزارات الساعية لممارسة الحوكمة، كونها تبين أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية من خلال حرصها على تقديم نتائج وتوصيات منطقية وقابلة للتطبيق.

وتتبع الأهمية العملية لهذه الدراسة كذلك كونها تتناول موضوعات ومفاهيم حديثة في مجال ممارسة الحوكمة وأبعاد مختلفة في التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية.

5.1 أهداف الدراسة

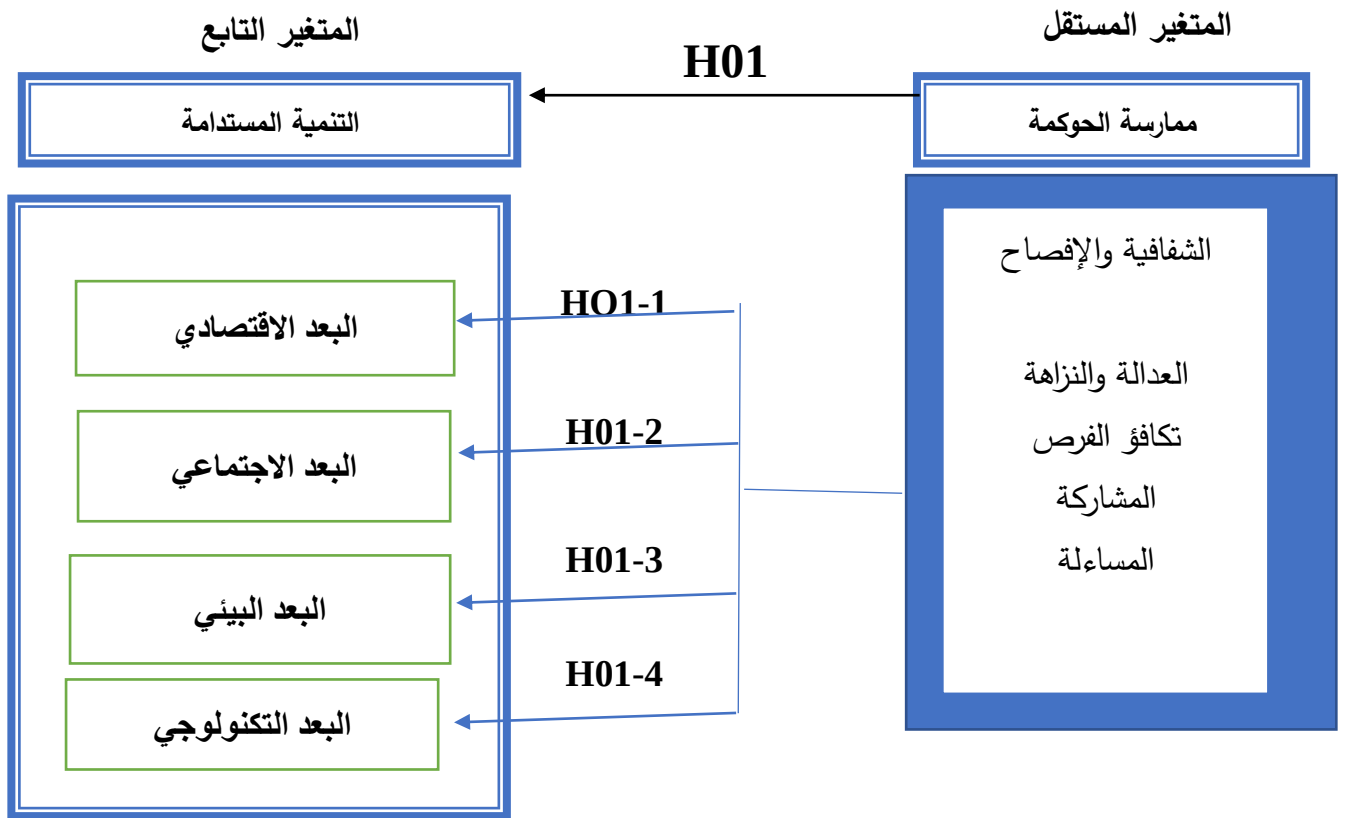
هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التكنولوجي) في وزارة الزراعة الأردنية.

ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية :

1. تقديم إطار نظري يوضح المتغيرين وطبيعة العلاقة بينهما.
2. التعرف إلى مستوى ممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) في وزارة الزراعة الأردنية.
3. التعرف إلى مستوى تطبيق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التكنولوجي) في وزارة الزراعة الأردنية.

6.1 نموذج الدراسة

لكي يتم تحقيق الغرض من الدراسة والوصول إلى أهدافها المرجوة في تحديد أثر المتغير المستقل -وهو ممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، والعدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) في المتغير التابع وهو تحقيق التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية بأبعادها (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد التكنولوجي) فقد قام الباحث بتطوير أنموذج خاص بدراسة والشكل (1) يوضح نموذج الدراسة كما يلي:



الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة

تم صياغة نموذج الدراسة من قبل الباحث بالاعتماد على الدراسات التالية:

المتغير المستقل (الحوكمة) واعتمدت دراستنا بتحديدده على ما يلي:

الدهشان، جمال (2020). تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بجامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. المجلة التربوية. 16(4)، 28-11.

كريري (2021) حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية" هدفت الى تحليل حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية والتجارية (ESG) في أقسام التعليم في المملكة العربية السعودية.

Mthethwa, V. & Chikoko, V. (2020). Does Participation in University Governance Add Value to a Student's Academic Experience, (Un published dissertation), Durban university of Technology, South Africa. Sabandar (2018). (The implementation of good University governance In the Private Universities in Makassar

المتغير التابع (التنمية المستدامة) واعتمدت دراستنا بتحديدده على ما يلي:

عبد الغني، محمد فتحي. (2020). تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر. كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. 50(2) 401-468. دراسة موسى، بكيري، جمال الدين. (2021). دور الحوكمة البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة على ضوء تجارب بعض الشركات في البلدان العربية. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 3(2)، 163-179.

Nguyen and Ngo (2021) Nguyen, T. D., & Ngo, T. Q. (2021). The role of technological advancement, supply chain, environmental, social, and governance responsibilities on the sustainable development goals of SMEs in Vietnam. Economic Research-Ekonomska Istraživanja,

7.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى فحص الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة)، في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها مجتمعة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي والبعد التكنولوجي) في وزارة الزراعة الأردنية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H01:1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) على تحقيق البعد الاقتصادي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

H01:2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص،

المشاركة، المساءلة)، على تحقيق البعد الاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة:

H01:3 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة)، على تحقيق البعد البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية.

4. الفرضية الفرعية الرابعة:

H01:4 : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة)، على تحقيق البعد التكنولوجي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية.

8.1 التعريفات الإجرائية والاصطلاحية:

المتغير المستقل (ممارسة الحوكمة):

يعرف هذا المتغير على إنه إنشاء هيكل متكامل وفعال يضمن النزاهة والشفافية والمساءلة والامتثال للقواعد واللوائح، فضلاً عن تحسين الثقة بين الموظفين وأصحاب المصلحة والمجتمع ككل. يمثل إطار القواعد والعمليات الخاصة بصنع القرار، ويعمل هذا الإطار داخلياً وعلى جميع مستويات العمل. وأنظمة التشغيل على المستوى الخارجي ككل في مؤسسات الدولة، الحوكمة نظام متكامل ومرن ورشيق واستباقي يهدف إلى إدارة نظام العمل المتكامل، ويخضع للتقييم الدوري بهدف ضمان التطوير وتعزيز التطبيق وأفضل الممارسات في جميع الأنظمة.

يمكن تطبيق ممارسات الحوكمة في أي منظمة حكومية أو خاصة وعلى أي مستوى سواء محلي أو اقليمي أو دولي وذلك لممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والافصاح، المشاركة، المساءلة، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص)، مما ينعكس على العلاقات الداخلية والخارجية للمنظمة من خلال بناء نظام إدارة فعال وفقاً لأفضل

الممارسات، واستخدام الحوافز والتقييمات المنتظمة لضمان المسائلة ولتحقيق الأهداف المطلوبة بطريقة مرنة واستباقية تقوم بها وزارة الزراعة الأردنية وتطبيق القانون على الجميع مع توفر رقابة فاعلة داخلية وخارجية. وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 1 الى فقرة 24.

يتم قياس هذا المتغير من خلال الأبعاد التالية:

الشفافية والافصاح: يشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات، وما يقابلها من الإفصاح عنها، ويعني المفهوم من زاوية أخرى العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات بشأن مفردات العمل في وزارة الزراعة. ويقصد بالشفافية هنا تأكيد مصداقية وزارة الزراعة أمام الرأي العام والحكومة ووسائل الإعلام وسوق العمل والمنظمات والهيئات المحلية والدولية المهتمة بزراعة.

وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 1 الى فقرة 5.

العدالة والنزاهة: هي مدى تحقيق وزارة الزراعة للمساواة والنزاهة في الحقوق والواجبات التي تعبر عن علاقة الفرد بالمؤسسة وأن تكون القواعد والاجراءات موضوعية لضمان العدالة والنزاهة في وزارة الزراعة، وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 6 الى فقرة 10.

تكافؤ الفرص: هو عبارة عن إعطاء المديرين للموظفين في وزارة الزراعة الاردنية الفرص المتساوية دون وجود حواجز او تحيزات تعيقها مما يؤدي الى اكتشاف القدرات الكامنة في الأفراد مما سيسمح باستغلالها في تطوير المجتمع وتقدمه ونمائه والتأكيد على استمرار الجهود المبذولة لتطور وحدة تكافؤ الفرص في وزارة الزراعة، وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 11 الى فقرة 15.

المشاركة: وتتعلق بقيام المديرين في وزارة الزراعة الأردنية بإعطاء صلاحيات للموظفين للمشاركة في اتخاذ القرارات ومشاركة أفراد المجتمع من اجل الحوار والعمل مع الأجهزة الرسمية وغير الرسمية لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع،

وأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها أن تساهم في تنمية الزراعة الشاملة والمستدامة،

وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 16 الى فقرة 20.

المساءلة: مدى تطبيق نظام رقابة ومحاسبة على المسؤولين في وزارة الزراعة اي كان موقعهم، ومراقبة أعمالهم وإجراءاتهم في إدارة العمل مع وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسية تمكن من محاسبتهم، مع إمكانية إقالة المسؤول إذا تجاوز السلطة أو أساء استخدامها، وهذه المساءلة تكون مضمونة بحكم القانون ومتحققة بوجود قضاء مستقل ومحاييد وهي وسيلة لغرس الانضباط في الأنشطة الحكومية وتحمل المسؤولية التي تؤثر على عملية صناعة القرار.

وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 20 الى فقرة 24.

المتغير التابع (التنمية المستدامة)

يمكن تعريف التنمية المستدامة من خلال تحقيق وزارة الزراعة الأردنية مستوى من التحسين والتطوير والتقدم والرقي لجميع العاملين في الوزارة، وان تساهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازن حيث يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر المستدامة في المجالات التالية: (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي)، وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 25 الى فقرة 41.

وتم قياس هذا المتغير من خلال الأبعاد التالية:

البعد الاقتصادي: هو تحسين الوضع المعيشي للأفراد في وزارة الزراعة والمساهمة في عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي ويترتب على هذا ارتفاع متوسط دخل الفرد، وفي ظل محدودية الموارد لن يتحقق هذا المطلب إلا بتوفر العناصر التالية (توفر عناصر الإنتاج الضرورية للعملية الإنتاجية، رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة

معدلات الدخل الفردي والمساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخل ومكافحة ظاهرة البطالة من خلال اتباع سياسات تشغيل فعالة، وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 25 الى فقرة 28.

البعد الاجتماعي: هو قيام وزارة الزراعة في تحقيق التوازن في المجتمع (مجتمعات فقيرة وأخرى غنية، طبقات عليا وأخرى منخفضة من حيث الدخل)، ومعالجة الخلل الناجم عن ذلك، واهتمام التنمية الاجتماعية بالأهداف الوقائية، وإيجاد حلول للمشكلات قبل وقوعها، لأن تحقيق الأهداف الوقائية يحول دون الوقوع في المشكلات وتقديم الدعم من ناحية تطوير العمليات والهيكلية لضمان رفع نضج ادارة الموارد البشرية لتمكينهم من المساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة. وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 29 الى فقرة 33.

البعد البيئي: مدى المساهمة في الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في وزارة الزراعة، وتقوم التنمية من خلال هذا البعد على استغلال الموارد البيئية والإمكانيات البشرية وذلك من اجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين وتطوير نوعية حياة البشر والحد من اتلاف التربة والاستعمال المفرط للمبيدات وحماية المناخ من الاحتباس الحراري ووضع خطط تنموية سريعة لتفادي المشاكل البيئية. وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 34 الى فقرة 37.

البعد التكنولوجي: هو قيام وزارة الزراعة في تغيير طريقة التفكير حول التنمية بحيث يصبح الاقتصاد التكنولوجي أداة لتحقيق أهداف تنموية في الوزارة، دون النظر إليه كهدف في حد ذاته. وتم قياسها من خلال المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين حول فقرات الاستبانة من فقرة 38 الى فقرة 41.

9.1. حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على المديريات والأقسام في وزارة الزراعة الأردنية.

الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على كل من المديرين ومساعدتهم ورؤساء الأقسام في وزارة الزراعة الأردنية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الدراسي الصيفي من العام 2021-2022م.

الحدود العلمية: تتكون من المتغير المستقل ممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والافصاح، والعدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) والمتغير التابع تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يتضمن الإطار النظري مبحثين، المبحث الأول يتناول ممارسة الحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة)، والمبحث الثاني يتناول التنمية المستدامة بأبعادها (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي) على النحو التالي:

1.1.2 الحوكمة

حظي مفهوم الحوكمة في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من قبل العديد من المنظمات الدولية والاقتصادية في مختلف دول العالم، نظرا للأهمية والفوائد النسبية للمنظمات، وقد برزت الحاجة لمفهوم الحوكمة الرشيدة، أو حوكمة الشركات، أو الحوكمة المؤسسية، خلال العقود القليلة الماضية؛ نتيجة لبعض العوامل التي ارتبطت بالظروف الاقتصادية في مختلف دول العالم، خصوصا في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي بدأت بالأزمة المالية الآسيوية عام 1997، مروراً بانهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى عام 2001، والتي أعقبها صدور قانون ساربنز أوكسلي عام 2002، وانتهت بالأزمة المالية العالمية عام 2008 (بلبع، 2016).

ولهذا أصبحت الحاجة ملحة لوجود القوانين واللوائح والتي تتسم بالاختصار، والعمومية، والشفافية، والسهولة، والوضوح، والإيجابية، والتي تنظم وتحكم عمل المنظمات وتحمي حقوق أصحاب المصالح، سواء في البيئة الخارجية أو البيئة الداخلية للمنظمة (سوليفان، 2006).

1.1.1.2 نشأة مفهوم الحوكمة

بدأ ظهور مفهوم الحوكمة في القرن الثالث عشر، كمصطلح مرادف للحكومة، إلا أنه لم يستخدم بشكل واضح إلا بعد الحرب العالمية الثانية (السويكي، 2021). وترجع أصول مصطلح الحوكمة (Governance) إلى المفهوم الإغريقي (kubernan) وهو يعني: "وضع القواعد وإدارة الأمور، ثم ظهر هذا المفهوم في اللغة اللاتينية تحت اسم (Gubermare) "ويقصد به أسلوب الإدارة والتوجيه الصحيح، وقد تم استخدام هذا المفهوم من قبل عالم الاجتماع أفلاطون وهو يتطرق إلى كيفية تصميم نظام من الأسس والأنشطة (Kjeaar , 2004).

كما تناول كل من الباحثان في جامعة هارفارد (Means & Berle) عام (1636 م) قضية فصل الملكية عن الإدارة. إذ أكد الباحثان على ضرورة الفصل بين ملكية رأس مال المؤسسات، وعملية الإشراف والرقابة داخل تلك المؤسسات، وقدم الباحثان (Means & Berle) تفسيراً للمشكلة الأساسية الناجمة عن عدم الفصل بين الوظيفتين في ما يعرف بمشكلة تضارب المصالح، والتي من الممكن حدوثها بين مديري ومالكي المؤسسات في نطاق ما يعرف بمشكلة الوكالة (Steger & Wolfgang, 2008).

وفي عام 1976 قام كل من ميكلنق وجينسن (Meckling & Jensen) بالتطرق إلى أهمية مفهوم الحوكمة وذلك من خلال الحد من المشاكل المرتبطة بنظرية الوكالة، وأيضاً من خلال امتلاك الإدارة جزءاً من رأس مال الشركة، فكان لارتفاع نسبة ملكية الإدارة لسهم الشركة دور في تحسين الأداء، وأن انخفاضها يؤدي إلى تحفيز المديرين نحو زيادة عوائدهم الشخصية من المكافآت (Meckling , 2009). وفي الثمانينات، ظهر مفهوم الحوكمة بشكل جلي على أثر فضيحة (Watergate) المعروفة في أمريكا، عندما فشلت الهيئات القانونية والتشريعية بتحديد أسباب فشل الرقابة المالية على المؤسسات، في تقديم الرشاوى لكبار مسؤولي الدولة، وعدم الإفصاح بشفافية عن تقارير مالية بخصوص هذا الموضوع، كما فشلت بإيجاد قوانين تعنى بمحاربة الفساد (طالب والمشهداني، 2011).

وفي عام 1997 انفجرت الأزمة المالية الآسيوية مما نتج عن ذلك؛ أزمة الثقة في الهيئات التشريعية والرقابية التي تنظم أنشطة منظمات الأعمال. ونتيجة لذلك ظهر نظام الحوكمة من خلال حرص عدد من المؤسسات الدولية التي تناولت تلك الأحداث بالدراسة والتحليل وعلى رأس تلك المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004).

وأطلقت في عام 1999 معايير ومبادئ الحوكمة، والتي كانت تهدف من خلالها لمساعدة جميع الدول سواء كانوا أعضاء أو غير أعضاء بالمنظمة لتطوير الإطار المؤسسي لتطبيق معايير ومبادئ الحوكمة، لدعم إدارتها في المحافظة على كفاءة الأسواق المالية (محمد وزهيه، 2020).

ونتيجة للآزمات الاقتصادية التي حدثت في عدد كبير من المؤسسات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م، أصدر الكونغرس الأمريكي في عام (2002 م) تشريع (Sarbanes - Oxley) الذي حدد متطلبات حوكمة جديدة تركز على تشكيل لجان التدقيق وتحديد مسؤولياتها وواجباتها (Zhang , 2007).

2.1.1.2 مفهوم الحوكمة:

نالت الحوكمة اهتماماً كبيراً من قبل الجهات الرقابية والإشرافية والمنظمات الدولية، التي تعتبرها من أهم ركائز الاستقرار المالي والإداري، خاصة بعد حدوث أزمات مالية طالت بعض الكيانات الاقتصادية الكبرى، حيث أثارت الأزمات المالية العالمية العديد من الأسئلة حول ممارسات إدارة العديد من الشركات والبنوك العالمية (العريني، 2014).

تعددت التعريفات المقدمة للحوكمة، بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المنظمات والتحكم في أعمالها" (Alamgir, 2007).

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها: "مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". (Freeland, 2007).

وعُرفت الحوكمة على أنها: "الإجراءات التي تتحكم بالمنشأة، لتضمن تحقيق المساواة بين أصحاب المصالح، وتقوم بحل المشاكل التي من الممكن حدوثها، مثل: مشكلة الوكالة. ولحماية حقوق المساهمين وتفصيل المعايير المحاسبية على كافة المستويات المحلية والدولية وتحقيق العدالة الاقتصادية وتقليل المخاطر" (Addink, 2019).

وتُعرف أيضا على أنها: "مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها من خلال تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية، وأنها تهتم بالإدارة والرقابة بفحص قدرات مجلس الإدارة لوضع سياسات وأهداف لكي تتفق مصلحة المساهمين" (Malla, 2013).

وأشار بعض الباحثين إلى أن الحوكمة عبارة عن "مجموعة من الآليات التي تدار بها العلاقة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، وذلك بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية ومصالح جميع الأطراف وتسعى الحوكمة السليمة إلى تحقيق العديد من الأهداف، وتمنح العديد من المميزات لإيجاد مراقبة فعالة، كما تساهم في استغلال المؤسسات لمواردها المتاحة بكفاءة" (حمدان، 2016).

من خلال التعريفات السابقة، ترى الدراسة أن الحوكمة يُعبر عنها بشكل عام كمجموعة من الإجراءات والعمليات، التي يتم من خلالها تطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة بالشفافية والافصاح والعدالة والنزاهة والمشاركة والمساءلة وتكافؤ الفرص و توجيه المنظمات والتحكم بها، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة، تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنظمة أو المؤسسة، إضافة إلى أنه يعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في تلك المنظمة. وهي أيضا الأهداف التي تسعى إليها العديد من القواعد والممارسات والإجراءات التي توجه وتراقب

المنظمات بشكل أساسي إلى تحقيق توازن بين مصالح المساهمين المتعددين والمديرين التنفيذيين.

3.1.1.2 نظريات الحوكمة :

ترتكز الحوكمة على مجموعة من النظريات ومن أهمها:

1. نظرية التصرف الرشيد:

تعد نظرية التصرف الرشيد إحدى نظريات الحوكمة، وتشير هذه النظرية إلى تحقيق المنافع الخاصة للوكلاء على حساب مصالح المالكين للشركة، أي أنه يقوم المديرون (الوكلاء) على تحقيق مصالحهم الشخصية مع عدم الأخذ بعين الاعتبار مصالح المالكين للشركة، وذلك بسبب اختلاف الأهداف بين المديرين والمالكين (نوري وسلمان، 2014).

2. نظرية تحمل المخاطر

تعد نظرية تحمل المخاطر إحدى نظريات الحوكمة، تنص هذه النظرية على تحمل المخاطر بين مالكي الشركة والمديرين، لأنه قد تكون هناك منفعة لأصحاب الأملاك بالدخول في استثمارات عالية المخاطر، لتحقيق أعلى العوائد، بينما يفضل المديرون الاستثمارات منخفضة المخاطر؛ كي لا تفشل، وبالتالي تؤثر على مصالح المديرين أي أن تكون المخاطر بين مالكي الشركة والمديرين (Tosi، 2009).

3. نظرية اختلاف التفضيلات

تعد نظرية اختلاف التفضيلات إحدى نظريات الحوكمة، تنص هذه النظرية على " أن هناك اختلاف في أهداف مالكي الشركة والمديرين، حيث يسعى مالكي الشركة إلى تعظيم ثروتهم من خلال زيادة قيمة السهم في السوق، بينما يسعى المديرين إلى تحقيق مصالحهم الشخصية من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت والحوافز وتقديم أقل جهد " (Kostyuk et al.، 2016).

4.1.1.2 أهداف الحوكمة

يوجد هنالك مجموعة من أهداف تطبيق مبادئ الحوكمة نذكر منها: ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية داخل المنظمة، وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية، ودعم استقرارها في السوق (بليزاك، 2017). كما وأن الهدف من تطبيق المنظمات لمبادئ الحوكمة هو : تحسين المستوى من الطمأنينة وثقة المساهمين، فيما يتعلق باستثماراتهم في المنظمة، من خلال زيادة الوعي بالمخاطر المحتملة التي قد تواجهها، والتنبؤ بها، وزيادة قدرة المنظمة على إدارة مثل هذه المخاطر في حال وقوعها (فروم، 2016).

كما أشار بعض الباحثين أن الحوكمة تسعى إلى تحقيق عدة اهداف نوجزها فيما يأتي (العنزي وعبود، 2021) :

1. الحد من استخدام السلطة والإدارة في غير المصلحة العامة.
2. المحافظة على مصالح العمل والعمال وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بما يضمن تدعيم الرقابة والضبط الداخلي.
3. تنشيط وتسهيل إدارة الأعمال التجارية من خلال صيانة وإنشاء نظام الحوافز الذي يشجع المديرين على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفاعلية التشغيلية للمؤسسة والعائد على الموجودات والأرباح والإنتاجية على المدى الطويل.
4. تحقيق العدالة، وضمان الشفافية والمساواة، وتحسين مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5.1.1.2 أهمية الحوكمة

اكتسبت الحوكمة أهمية أكثر بالنسبة للأنظمة الديمقراطية الناشئة؛ نظرا لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود، وحل المنازعات بطريقة فاعلة. كما أن ضعف نوعية المعلومات يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، ويعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، كما يؤدي اتباع المبادئ السليمة للحوكمة إلى خلق الاحتياجات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المنظمات للإصلاح (مدحت، 2019).

وتزايد الاهتمام بممارسات الحوكمة، كنتيجة مباشرة لحالات نتجت عن سوء سلوك الإدارة في المنظمات، والمخاوف من استغلال المديرين لمناصبهم. لذلك تزايد الإدراك بأن الحوكمة الجيدة لا تساعد فقط على تجنب المشاكل بل لها إيجابيات أخرى؛ إذ تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وتوفير الحصانة القانونية (الجباوي والزرقي، 2018).

وتتضمن الحوكمة النزاهة، والحيادية، والاستقامة لدى جميع العاملين، وتؤدي الحوكمة إلى تفادي ارتكاب الأخطاء، والانحرافات المتعمدة، أو غير المتعمدة، والاستفادة القصوى لنظم المحاسبة، والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الاتفاق، وتحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية، والتوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والاستخدام الأمثل للموارد، وتطبيق المساءلة، والربط بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع (العتيبي، 2018)،

ويمكن إبراز أهمية تطبيق الحوكمة في المنظمات على اختلاف نشاطاتها، من خلال النقاط التالية (Velnampy , 2007) , (Tsifora & Eleftheriadou , 2007) , (ناصر الدين، 2013) :

1. يساهم تطبيق الحوكمة في عملية الإصلاح الإداري، وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية، وإيجاد بيئة رقابية فاعلة، وتعزيز المساءلة، بما يوفر الأجواء المناسبة لتحقيق رؤية المؤسسات وأهدافها، واستغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفاعلية.
2. يساعد تطبيق الحوكمة للمنظمات الوصول إلى مخرجات إيجابية، وبصورة أسهل، والتي تمثل أهمية عالية جداً بالنسبة للمنظمات، بما توفره من زيادة في الإنتاج.
3. يسهل تطبيق الحوكمة للمسؤولين على تقييم المخاطر المؤسسية، ووضع نظم الضبط المناسبة، والكشف عن جوانب الضعف الإداري ومعالجتها، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لتنفيذ العمل بفاعلية؛ مما يساعد في تحقيق جودة الأداء في مختلف المجالات.
4. يعد غياب تطبيق الحوكمة في المنظمات من أهم العوامل التي تلحق الضرر بعمل المنظمة، كنشوء مجموعات ذات مصالح، وتداخل العلاقات بين مختلف الأطراف

التنفيذية والإدارية، والممارسات الإدارية غير الصحيحة، وإلحاق الضرر بالمنظمة وفعاليتها وقصورها في الإيفاء بمتطلبات التنمية المجتمعية.

5. يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق جودة القيادة والإدارة، وجودة العمليات والمخرجات، حيث تستدعي الشفافية تطبيق النظم وتصميمها، والآليات والسياسات، وغير ذلك من الأدوات التي تكفل حقوق جميع الأطراف، أما المساءلة فتقتضي تمكين المسؤولين من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيله، في حين تتطلب المشاركة إتاحة الفرصة لجميع الأطراف في مختلف مراكزهم، ووظائفهم من التدخل في رسم السياسات، ووضع قواعد العمل كل تبعاً لمركزه، ووظيفته بشكل مباشر، أو غير مباشر.

6. يؤدي تطبيق الحوكمة إلى وضع الهيكل والعمليات بشكل يضمن للمؤسسة توجيهها بطريقة تعزز التطور والأداء الإيجابي، وصولاً إلى مخرجات إيجابية من خلال رفع مستوى الأداء، التزاماً مع تحقيق الشفافية، والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرارات.

7. يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تطوير مختلف المجالات في أداء المؤسسات، وفي مقدمتها الأداء الإداري، وما يرتبط به من أهداف وتخطيط وتنفيذ.

6.1.1.2 أبعاد الحوكمة

نشر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP تسعة معايير للحكم الصالح هذه المعايير، يمكن تلخيصها في الآتي (مكاوي، 2016):

1. المشاركة الفعالة للمواطنين، مع توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، وكفالة حرية التعبير والانتخاب، وبسط الحريات العامة بشكل إجمالي.
2. حكم القانون أي مرجعية القانون وسيادته على الجميع دون استثناء.
3. الشفافية بمعنى توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها، وإفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة بما يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة

4. حسن الاستجابة، أي قدرة المؤسسات على خدمة المجتمع بالاستجابة السريعة لمطالبه واحتياجاته.

5. التوفيق، أي القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة.

6. المساواة بين الرجال والنساء في الحصول على الفرص، لتحسين الأوضاع والارتقاء الاجتماعي.

7. الفعالية، بمعنى القدرة على تنفيذ المشروعات التي تحقق احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية وإرشاده للموارد.

8. وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين ولمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

9. الرقابة الاستراتيجية للمنطقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية والهادفة إلى تحسين أوضاع المواطنين وتنمية المجتمع.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على أبعاد الحوكمة التالية:

أولاً: الشفافية الإدارية والإفصاح:

تكمن أهمية الشفافية الإدارية في تقليل الغموض وعدم الوضوح، والقضاء على مظاهر التخلف الإداري، وغموض التشريعات، ونمو العمل بمعايير عالية الجودة، والترابط بين المنظمات المختلفة؛ حيث تتم مخاطبة جميع المستويات الإدارية وإحداث التكامل بين أهدافها، وتطوير الوحدات الإدارية من وحدات إدارة متخصصة إلى فرق عمل تقوم بأداء وظائفها (عليما، 2020).

وتأتي أهمية الشفافية الإدارية في أنها تحفز على الالتزام بسلوك أخلاقي أثناء أداء العمل، وتساعد على إنجاز الأهداف. وترتبط الشفافية الإدارية بالأنماط السلوكية والآليات والادعاءات التي تقوم بها الإدارة، بهدف الكشف المقصود عن المعلومات والمشاركة في صنع القرارات ووضوح السياسات والتشريعات (هلال، 2010). كما أن الشفافية الإدارية قناة مفتوحة للاتصال؛ تساعد على تحديد معايير العمل الإداري بدقة بتطبيق معايير الشفافية.

هنالك عدد من المعايير تساعد في تحقيق الشفافية الإدارية نذكر منها

:(Fawzy,2013)

1. المشاركة الفعلية في إدارة المنظمة، مما يساعد على تولد التفكير الإبداعي وتحمل المسؤولية وتفعيل الرقابة الذاتية.
2. إعطاء صورة واضحة ومكتملة لأداء المنظمة، مع وضوح التشكيلات والوحدات الإدارية مما يزيد ويحسن الأداء.
3. وجود نظام رقابي متكامل وتقييم مزدوج للأداء.

أما فيما يتعلق بقياس مستوى الشفافية الإدارية، فهناك مجموعة من المؤشرات من أبرزها : وجود رؤية قوية وطموحة، ووجود رسالة قوية مرتبطة بالرؤية، وقيم داعمة للرؤية والرسالة الخاصة بالمنظمة، وأهداف وسياسات محددة للمؤسسة، والإعلان والإبلاغ عن رؤية ورسالة وقيم وأهداف وسياسات المنظمة، وتوفير البيانات والمعلومات التي يحتاجها الجمهور، وإشراك المرؤوسين في بعض أمور المنظمة، ونشر تقارير دورية للمنظمة (مدحت، 2016).

مما سبق ذكره، ترى الدراسة أنه لضمان إطار الحوكمة لا بد من الإفصاحات الدقيقة وبالتوقيت الملائم لجميع الأمور الجوهرية والمادية التي تتعلق بالمنظمة، بشفافية ومصداقية عالية، وتشمل المعلومات المالية؛ كالوضع المالي والأداء المالي، والمعلومات الاستراتيجية؛ كالأهداف والخطط والمخاطر، ومعلومات عن تطبيق آليات الحوكمة في المنظمات.

ثانياً: المشاركة:

تعرف المشاركة بانها " إتاحة المجال لجميع العاملين في المؤسسات، بشكل مباشر أو غير مباشر، للمشاركة في وضع القواعد والمبادئ، ورسم السياسات والتعليمات، والإجراءات ضمن معايير واضحة" (ناصر الدين، 2019) والسماح لأعضاء مجلس الإدارة والعاملين بإبداء آرائهم، وإعطائهم الفرص في المشاركة والمناقشة، وتقبل مقترحاتهم مع وضع المكافآت والحوافز لتحفيزهم بشكل مستمر (العريني، 2014).

كما ترتبط المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات وحدها لا تفي بالغرض، بل أن تكون هناك آليات يكون أفراد المجتمع قادر على اتخاذها، ليؤثر في صنع القرار وأن يصنع المسؤولون تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة، وعلى الدول أن

تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة، في صياغة القوانين واللوائح، والأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة، وإعطائهم حق الاعتراف، وحق إجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الأمور بكل نزاهة وسهولة وشفافية (الجوهر وآخرون، 2017).

مما سبق ذكره، ترى الدراسة أن المشاركة تضمن لجميع الأفراد في المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار والتي تضمن حرية الرأي والتعبير، بمعنى آخر، أن يسمح للمواطنين بالمشاركة في كل نواحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم.

ثالثا: المساءلة:

تعرف المساءلة على أنها: "مسؤولية مجلس الإدارة والمديرين بشكل عام أمام جميع الأطراف المرتبطة، والتي تؤثر وتتأثر في المنظمة عن جميع الأعمال والنشاطات التي تقوم بها ابتداء من تحديد الأهداف واتخاذ القرارات وصولاً إلى النتائج" (قفه، 2018).

كما ترتبط المساءلة في المنظمات، بوجود الفساد الإداري بشكل عام، وترتبط أيضا بمساءلة طرف من أطراف العقد حول مخرجات العقد، طبقاً للشروط المتفق عليها من حيث النوع، والتوقيت، والجودة. كما أنها نوع من الآليات المستخدمة لمراقبة الاخلاص بالمسؤوليات، بشرط توفير بيئة مناسبة تضمن جودة الأداء، وهي وسيلة للوصول لغاية معينة تتضمن التنمية المستدامة، وليست في حد ذاتها هدفاً (أبو النصر، 2015).

كما يتضمن موضوع المساءلة كافة الأعمال الإدارية والحقوقية لمحاسبة المسؤولين عن الكيفية التي تم استخدام الموارد الخاصة بالمنظمة في تحقيق النتائج التي تم التخطيط لتحقيقها، إضافة إلى ذلك الجزء المستحق عن كل نوع من المخالفات، ويتم تنفيذ هذه الجزاء بناء على حصيلة النتائج الموثقة في التقارير المالية وتقارير الأداء، بعد مراجعتها من قبل المدققين الخارجيين، و المقصود بالمساءلة عملية التمكين لأفراد من أصحاب العلاقات داخل المنظمات أو خارج المنظمات، للقيام

بمراقبة الأعمال دون أن تؤثر على المجريات أو أن يكون فيها إساءة لأفراد آخرين (Zahi,2020).

مما سبق ترى الدراسة أن المساءلة تتضمن كافة الأعمال الإدارية، والحقوقية لمحاسبة المسؤولين عن الكيفية التي تم من خلالها استخدام الموارد الخاصة بالمنظمة، والمقصرين في تحقيق النتائج التي تم التخطيط لتحقيقها، إضافة إلى ذلك الجزاء المستحق عن كل نوع من المخالفات، ويتم تنفيذه بناء على حصيلة النتائج الموثقة في التقارير المالية، وتقارير الأداء بعد مراجعتها من قبل المدققين الخارجيين.

رابعاً: العدالة والنزاهة

تعرف العدالة على أنها: " توفير الفرص للجميع لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم، مما يتطلب توفر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين لتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لتحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي"، فقد عبر عنها البعض بأنها العدالة في التوزيع، وتتضمن توفير الإمكانيات اللازمة والفرص الملائمة لفائدة المواطنين للحصول على حقوقهم بالتساوي، كالدخل والتعليم والخدمات الصحية(Iraya et al,2015).

ويعترف المديرون بأنهم جزء من المجتمع، وعليهم واجبات تجاه حماية البيئة وتجاه العاملين، وتحسين الخدمات المقدمة لهم، فضلاً عن مسؤوليتهم تجاه حملة الأسهم من خلال تحقيق العوائد المناسبة لهم (zahi ، 2020).

مما سبق ترى الدراسة أن العدالة هي درجة تقدّم المجتمع المدني، والقطاعات الخاصة للخدمات على قيم المساواة وطبقاً للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص، وأيضاً يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصالح في المنظمة.

ويقصد بمفهوم النزاهة أن يتم القضاء على الفساد الذي يحصل نتيجة سوء استخدام الادارة والوظيفة وذلك عن طريق وضع أسس وقواعد تعمل على ترسيخ مبادئ السلوكيات العالية واتباع الأخلاق الحميدة في ممارسات العمل التي تعكس الاهداف الايجابية للمؤسسات في الدولة جراء تطبيق قواعد ومبادئ النزاهة (دليل تنمية النزاهة، 2014)

خامسا: تكافؤ الفرص

إن تكافؤ الفرص إحدى البوابات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، وإن تكافؤ فرص العمل، عبارة عن إرادة تتجه بصدق لإزالة كافة المعوقات والعوامل التي تجعل التمييز قائم بين المواطنين، وهو مبدأ ارتبط غالباً بالفرص التعليمية والوظيفية بالدرجة الأولى، لكنه مرتبط بجميع مناحي الحياة في المجتمع وتعتبر من حقوق الفرد مقابل واجباته تجاه نفسه والآخرين، وتجاه الوطن، فمعيار تقدم أي مجتمع في جميع مجالات الحياة هو مبدأ تكافؤ الفرص (رضوان، 2017).

ويمكن القول بصورة مبسطة أن تكافؤ الفرص يعني تحقيق العدل بين جميع أفراد المجتمع في المجالات المختلفة، وهو أحد الوسائل التي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفجوة بين أطراف المجتمع كافة، وتعمل المنظمات العالمية ومنظمات حقوق الإنسان في سعي دؤوب لكي تجعل تكافؤ الفرص كأحد حقوق الإنسان الأساسية، كما أن تحقيق تكافؤ الفرص من أبناء المجتمع الواحد، يساعد على تنمية المجتمع، وتقوية أواصر العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، ويقلل النزاعات والخلافات التي تكون بسبب فقدان الحقوق الشرعية للأفراد، وغياب العدالة والمساواة فيما بينهم، وأن توفير فرص متكافئة بين الأفراد يساعد على الأبداع، وكذلك يظهر المواهب التي من شأنها تدفع المجتمع للأمام وتعمل على تقدمه وتطوره (البسام، 2014).

2.1.2 التنمية المستدامة

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية، مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي الصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها، حيث عقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

رغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضاً، بوصفه مفهوماً وفلسفة علمية، ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من الباحثين، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي

تقضي على قضايا التخلف، هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

1.2.1.2 مفهوم التنمية والتنمية المستدامة

يظهر في الأدبيات الاقتصادية مفهوم جديد للتنمية والمتمثل في تنمية اقتصادية - بيئية، أي تنمية ذات البعد البيئي والتي تستند إلى مفهوم التنمية المتواصلة بمعنى (الكحل، 2015):

1. التنمية التي تستجيب لحاجات الأجيال الحاضر دون تعريض الأجيال القادمة للخطر.

2. قدرة الأجيال القادمة للاستجابة لحاجاتها، ركز هذا التعريف على ضرورة نقل بيئة طبيعية مقبولة وقادرة على توفير الشروط الضرورية لاستدامة التنمية، ووجود نشاط بشري للأجيال القادمة بعد أن استعملتها الأجيال الحاضرة بطريقة تسمح بديمومتها.

3. التنمية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأنظمة الثلاثة، البيولوجي التنوع الجيني والمرونة والقدرة على الانتعاش والإنتاجية البيولوجية، والاقتصادي لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، وتعزيز العدالة وزيادة السلع والخدمات المفيدة، والاجتماعي وهو التنوع الثقافي والعدالة الاجتماعية، ويعتمد هذا المفهوم في جزء منه على تحقيق التكامل بين البيئة والتنمية أو خلق فرص أفضل للتوازن بينهما، لأنها لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل المياه والنفط والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد، بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد خاصة إذا كانت موارد قابلة للنضوب أو غير متجددة، وفي نفس الوقت تمنع التنمية الحالية تحصيل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية.

يرجع ظهور مصطلح التنمية المستدامة إلى ظهور تقرير لجنة (بوتالند) والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة، ففي عام 1987، سعت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى معالجة مشكلة المنازعات بين أهداف البيئة والتنمية عن طريق

وضع تعريف للتنمية المستدامة، فالتنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (الأمين، 2020).

وفي المناقشة المستفيضة لهذا المفهوم واستخدامه منذ ذلك الحين، كان هناك اعتراف متزايد بثلاثة جوانب أساسية للتنمية المستدامة وهي كالاتي (Haque& Ntim,2018):

1. الجانب الاقتصادي: لابد أن يكون النظام المستدام اقتصاديا، والحفاظ على مستويات يمكن التحكم فيها من الديون الحكومية والخارجية، وتجنب الاختلالات القطاعية التي تلحق الضرر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي وعدم تحميل أعباء الديون للأجيال القادمة.

2. الجانب البيئي: يجب أن يقام نظام مستدام بيئيا، مبني على قاعدة موارد مستقرة، مع تجنب الإفراط في استغلال نظم الموارد المتجددة، أو وظائف المصارف البيئية، واستنفاد الموارد غير المتجددة فقط إلى الحد الذي يتم فيه الاستثمار في بدائل ملائمة واستخدام الطاقة البديلة وإعادة التدوير.

3. الجانب الاجتماعي: يجب أن يحقق النظام المستدام اجتماعيا، الخدمات الاجتماعية الكافية بما في ذلك الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمساءلة السياسية والمشاركة، وحماية الأجيال القادمة من الغزو الثقافي والانحلال الأخلاقي (Harris, 2003).

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة على أنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (عبدالرحمن، 2007).

وتعرف أيضا على أنها: "عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع، وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة، ورشادة استخدام الموارد الطبيعية، والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية، واتخاذ تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتمكين لآليات التغيير وضمان استمراره" (دومانتو، 2003).

وتعرف كذلك بأنها "عملية تطويرية، يتم تلبية احتياجات المواطنين باستخدام الموارد والنظم الطبيعية استخداما رشيدا ومستداما. فالتنمية باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغييرات عن النمو الاقتصادي، والحد من التفاوت بين الهياكل الاجتماعية، والمواقف، والمؤسسات، فضلا الناس، والقضاء على الفقر الجائر(الجبالي، 2016). والخلاصة أن التنمية المستدامة على الصعيد الاقتصادي؛ أنه على الدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فتعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر، وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الأرياف، وعلى الصعيد البيئي؛ فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني والأمثل للأراضي الزراعية وخاصة الموارد المائية. وأيضا على الصعيد التكنولوجي هي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة غير الملوثة للبيئة، والتي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، والتي تنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة لطبقة الأوزون.

2.2.1.2 أهمية التنمية المستدامة

تكمن أهمية التنمية الاستدامة من خلال نتائجها الإيجابية التي تعكس بظلالها على المجتمع والأجيال الحالية والقائمة، وخدمة الجوانب التنموية في المجتمع، والسعي للارتقاء بالمجتمعات وجعله جزء من تعظيم الأرباح.

يمكن توضيح أهمية التنمية المستدامة من خلال النقاط الآتي (, Al - Dhaimesh : (Al Zobi, 2019

1. تعكس نتائج التنمية المستدامة على المجتمع وتحقق حياة أفضل لهم، من خلال الاهتمام بدعم المشاريع الصديقة للبيئة، والتعامل بمسؤولية تجاه الموارد المحدودة، وتنميتها والاقتصاد فيها وتقديم الدعم المادي للمشاريع التنموية
2. تهدف التنمية المستدامة إلى المشاركة من جميع الأطراف؛ من منظمات ومواطنين في المساهمة الفعالة في خدمة المجتمع، الذين يعملون ويعيشون فيه ونشر الوعي بأهمية تطبيق الاستدامة في كل جوانب حياتهم.

3. تهدف الى السعي الدائم لإجراء تخطيط تنموي سليم من خلال جمع البيانات في البيئة المحيطة لتحقيق أهداف المجتمع.
4. تهدف إلى الارتقاء بالمجتمعات الحالية والمستقبلية من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات التنموية المناسبة والتي تحقق التوازن المطلوب.
5. تحقيق الشراكة الحقيقية بين القطاع الحكومي والخاص، والتي تهدف لتقديم خدمات أكثر ملائمة للمجتمعات والسعي لتلبية كافة احتياجاتهم ضمن برنامج وخطط مناسبة لها رؤية مستقبلية في كافة جوانبها.
6. تهدف التنمية المستدامة الى الاقتصاد في استخدام الموارد والسعي للمحافظة عليها واستخدامها بشكل مثالي وعقلاني يحفظ حق الأجيال القادمة فيها والبحث عن مصادر بديلة للطاقة.
- مما سبق، ترى الدراسة أن التنمية الاستدامة تعتبر خطوة نحو الاقتصاد العالمي المستدام، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة لدى المنظمات وأنشطتها، وتعزيز الثقة وتبادل القيم التي يبني عليها المجتمع، ويجعلها أكثر تماسكا، وبالإضافة لإعطاء فرصة للجهات الحكومية لتقييم مساهمة المنظمات في التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة وتوجيه جهودها لقضايا تهم المجتمع.

3.2.1.2 أهداف التنمية المستدامة

لقد وضعت منظمة الأمم المتحدة سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة، وقد ذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2010 م وتعرف باسم الأهداف العالمية .

تهدف التنمية المستدامة إلى الوفاء بحاجات البشر، مع الحفاظ على الموارد البشرية والطبيعية، وكذلك محاولة الحد من التدهور البيئي، فهي السبيل لضمان حصول الإنسان على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، والمعروفة رسميا باسم "تحويل عالمنا" وذلك في جدول أعمال عام 2030 م للتنمية المستدامة (عبد الرحمن، 2007).

فيما يلي مجموعة من الأهداف تسعى التنمية المستدامة الى تحقيقها (الأمين، 2020):

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. حيث أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب تعزيز السياسات والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الراشد بيئياً والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفقراء منهم. والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة .
2. الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب وتعريفها بمفهوم الحرية، واختيار نمط الحياة المناسب لها، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، و القائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والتحرر من التبعية الاقتصادية من مستهلك الى منتج.
3. ضمان حصول الجميع بتكلفة معقولة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
4. تعزيز الحكمة الإيكولوجية من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرين أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، وذلك من أجل التمكين والمشاركة والحراك والتماسك الاجتماعية، والمحافظة على الهوية الثقافية والتطوير المؤسسي، أي العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية، تحسبا للأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وتحقيق التكافؤ لهذه المجتمعات في إطار حماية الأمة، وتمكينها لها من الإسهام الكامل في التقدم القومي.

4.2.1.2 أبعاد التنمية المستدامة

أن التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد تشتمل على: إعادة التنظيم، وإعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي، والنظام الاجتماعي، بالإضافة للنظام البيئي والتكنولوجي. لذا فإن تحقيقها على نطاق واسع يقف على سلوك تلك الأبعاد والتفاعل فيما بينها. وفيما يلي نذكر أهم أبعاد التنمية المستدامة:

أولاً : البعد الاقتصادي: يهتم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بما يحقق استدام نمو الدخل القومي الإجمالي بجوانبه الكمية والنوعية، وبما يعني الاهتمام بنوعيته أكثر من كميته. فيشترط على النمو أن لا يكون على حساب البيئة، كما يجب أن يكون مقروناً بخلق مزيد من فرص التشغيل، وبما لا يؤدي إلى زيادة تركيز الثروة وإفقار غالبية شرائح المجتمع. كما يجب أن يكون ذلك النمو بحسب قدرات المجتمع ومهاراته أكثر من اعتماده على تكثيف استخدام الموارد فهو النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال، ويهدف البعد الاقتصادي إلى إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخل والثروة، فضلاً عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية، إلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية (غنيم وآخرون، 2007).

تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة، والرفاه الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول النامية تدهوراً كبيراً في مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادها، مما ينعكس سلباً على الجانب الاجتماعي لشعوبها، من خلال ارتفاع معدلات البطالة، وتدني مستوى معيشة أفرادها، وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلاً من محاربة الفقر، والأزمات الاقتصادية التي يعيشها وهذا ما يفرض رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة (Nicole, 2009).

أن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي يختلف عن الإنتاج الحالي، وعليه فإنه ينبغي تغيير أسلوب الإنتاج، وذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولي

على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية) ويعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة ، فضلا عن ذلك العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية، في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية، وكذلك عقلانية استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض (إبراهيم، 2010).

ويتكون البعد الاقتصادي من أربعة أسس قائمة ومتكاملة وهي (تودارو، 2009) :

1. النمو الاقتصادي المستدام.
2. كفاءة رأس المال.
3. إشباع الحاجات الأساسية.
4. العدالة الاقتصادية.

ويتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالإضافة الى ذلك موضوعات أخرى مهمة في علم الاقتصاد والتي يفرضها تطور الواقع الاقتصادي المحلي والدولي ومن بينها : قضايا العولمة الاقتصادية، والمشكلات الاقتصادية الكبرى كالتضخم والبطالة والأمن الغذائي والمديونية العامة. واقتصاديات الاستدامة والتي تعالج موضوع الربط بين النشاط الاقتصادي وبين استدامة التنمية والسياسات الاقتصادية.

ثانيا : البعد الاجتماعي

يهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بتنمية قدرات أفراد المجتمع والعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروات، من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم، والحد من الفقر، وعدالة التوزيع، وتوسيع نطاق الحريات السياسية، والمشاركة الفعالة، هذا ما يجعل الأفراد مستعدين للعطاء والتضحية والعمل الجماعي، مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد، وتحسين نوعية حياتهم، وبالأساس يهدف إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات

الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان (ميلود، 2020).

ويعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها: "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل توزع عائداته بشكل عادي أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهْميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. وتعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد و الإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن الأجيال الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف مع مراعاة عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية " (ليب، 2007).

وكذلك يهتم البعد الاجتماعي بتثبيت النمو السكاني لفترة طويلة (بمعدلات تشبه المعدلات الحالية)، لان النمو المستمر للسكان أصبح أمراً مكلفاً، فهو يحدث ضغوطاً شديدة على استخدام الموارد الطبيعية، وتكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية والصلبة (هياجنة، 2012).

لقد فرضت هذه المفاهيم على المستوى العالمي، وناقش رؤساء دول جميع بلدان العالم في المؤتمر الذي عقده الأمم المتحدة في عام 2000 التفاوتات الصارخة القائمة في العالم على صعيد التنمية البشرية، وصاغوا إعلاناً يعرف (بإعلان الألفية) ويتكون من ثمانية أهداف يلزم تحقيقها بحلول سنة 2015 من أجل التقدم بالتنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي، وقد حددت سنة 2015 بالتاريخ الأقصى لبلوغ كل هدف من الأهداف وحددت سنة 1990 بالسنة المرجعية لقياس التقدم الاجتماعي، تتمثل الأهداف في ما يلي (ليب، 2007):

1. تأمين التعليم الابتدائي للجميع.
2. القضاء على الفقر وعلى الجوع،
3. تطوير المساواة بين الجنسين.
4. تحسن صحة الأم وتأمين استدامة الموارد البيئية تخفيض وفيات الرضع.

ثالثا : البعد البيئي

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الإيكولوجية، وقدرته على التكيف، فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها، تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى، لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود، فإنه يؤدي الى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك، والنمو السكاني والتلوث، وأنماط الإنتاج البيئية، واستنزاف المياه، وقطع الغابات، وانجراف التربة، وكذلك تحقيق الاستدامة البيئية التي هي : "أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية، لضمان حماية البشر، كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون، والقضاء على طبقة الأوزون، والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي" (سنوسي، 2009).

وتعرف البيئة على أنها: "المحيط الطبيعي والصناعي الذي يعيش فيه الإنسان، بما يحوي من ماء وفضاء وهواء وكائنات حية، ومنشآت أقامها الإنسان لإشباع حاجاته المتزايدة، إذ تنطوي على وسط طبيعي وآخر مقام بفعل نشاط الإنسان" (دوماتتو، 2003).

وتتكون منظومة البيئة من منظومات فرعية وهي: "النظم البيئية، والموارد الطبيعية، والتنوع البيولوجي، والإنتاجية البيولوجية، والقدرة على التكيف" (النيش، 2001).

ويقصد بحماية البيئة المحافظة على مكوناتها وخواصها، وتوازنها الطبيعي والتقليل من تلوثها وترشيد استهلاك مواردها الطبيعية والعمل على تنميتها. كل ذلك يتطلب مجموعة جهود متكاملة من طرف المسؤولين والأهالي في مختلف الأعمال لمنع إلقاء المخلفات، سواء البشرية أو الزراعية أو الصناعية أو الكيميائية أو الإشعاعية في مصادر معيشة الإنسان وبقية الكائنات. ونذكر من أهداف حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة (السيد، 2000) :

1. تصحيح المفاهيم الخاطئة بعدم نضوب الموارد الطبيعية.
 2. تنمية الوعي بحسن استغلال المصادر الطبيعية وصيانتها.
 3. وضع نظام قياسي يكشف مدى هدر واستنزاف هذه المصادر.
 4. دراسة العوامل المحلية والقومية والدولية التي تؤثر في البيئة والحياة البشرية.
- رابعاً: البعد التكنولوجي:

تتمثل التنمية المستدامة بمقاربة استراتيجية متكاملة، يتناغم فيه استغلال الموارد وتوجيهات حماية البيئة مع مناحي التنمية التكنولوجية، على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته، وهي لا تسعى لتقدم بشري محدد في أماكن معينة لسنوات معدودة وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد(نوزاد،2009).

كما يمكن أن تساهم التكنولوجيا من خلال انشاء تقنيات ومشاريع مرتبطة بتقليل التلوث، ولذلك لابد من إيجاد مشاريع متخصصة للاستفادة من مواد النفايات، بهدف توليد الطاقة من الكتل الحيوية واستثمارها في المناطق التي تعاني من شح مصادر الطاقة ومنها (موسى ، 2021):

ومن الانماط لتغيير الاستهلاك واستثمار المناطق الفقيرة بمصادر الطاقة:

1. تقنية توليد الطاقة الكهربائية من النفايات: اذ يمكن الاستفادة من غاز الميثان المتولد من تخمير المخلفات العضوية والجافة في توليد الطاقة الكهربائية.
2. تقنية تحويل النفايات إلى سماد عضوي: تستخدم هذه التقنية أسلوب كهرومغناطيسي لفصل المواد المعدنية وغيرها من المعادن الثقيلة عن النفايات بعد طحنها وتحويلها إلى أجزاء صغيرة بواسطة مفرمة رأسية ثم تنقل بواسطة حزام إلى جهاز كبس المواد المعدنية إذ يتم ضغطها إلى مكعبات ذات أوزان مختلفة ثم تخزن لتستخدم في إعادة التصنيع.
3. استغلال الفضلات العضوية الصلبة : للنفايات العضوية أهمية اقتصادية وبيئية كبيرة، ويستفاد من النفايات العضوية عن طريق معامل ومصانع الأغذية والأثاث والفضلات الزراعية والنفايات البلدية.
4. نفايات الورق : إذ تستخدم نفايات الورق لإنتاج أطباق البيض.

5. النفايات الزجاجية : يتم تدوير النفايات الزجاجية بطحن الزجاجات ذات الاستخدام الواحد للاستفادة منها في بعض المنتجات وتقدر الكمية من الزجاجات الفارغة الملقاة في صناديق القمامة.

6. نفايات الحديد « خردة الحديد » : تعتبر نفايات الحديد والصلب من اهم النفايات التي يتم إعادة تدويرها وذلك لضخامة حجمها وإمكانية الاستفادة من جميع مخلفاتها كما أن الطلب عليها عالٍ.

أن عمليات التخلص من النفايات بواسطة الحرق ماهي إلا إهدار المواد قد تكون ذات قيمة اقتصادية كبيرة ويصاحب هذا الهدر الكثير من الآثار السلبية من تلوث الهواء أو التربة أو المياه أو ارتفاع درجة حرارة الأرض. ويتطلب إعادة تأهيل البيئة مبالغ طائلة بالإضافة إلى مبالغ أخرى لعلاج الآثار الصحية الناتجة عن تلوث البيئة والتي من الأفضل استخدامها في المزيد من التنمية (عبد الغني، 2020).

العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة

لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تتوافر بعض المتطلبات الأساسية، والتي تساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وضبط مصادر التلوث والحد منها، والبحث عن مصادر طاقة جديدة لا تضر بالبيئة، وهذه المتطلبات تتمثل في أنها سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو بيئية الحوكمة هي العامل المحرك للديمقراطية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، لأن الحكم لا يكون مقبولا إنسانيا واجتماعيا إذ لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية، بالمثل فانه لا يمكن أن يتجسد في جو تخلو منه المبادئ الديمقراطية، لأن احترام هذه الأخيرة شرط تطبيق الحوكمة، ولتمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر ضمان العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني وهذه الصفات والمؤشرات لا يؤمنها إلا الحوكمة (فروم، 2006).

نظريا اعتمادا على اتباع الدراسات السابقة إن الحوكمة هي السبيل للوصول للتنمية المستدامة والنهوض بها، وأن نظرة العالم لها على أنها تجعل العالم نحو الأفضل والمساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الابتكار، فهذا لا يتحقق إلا في محيط

يركز على تحسين الإنتاجية والنمو المستدام في الأجل الطويل فلا بد وأن يكون النموذج قاعدة واسعة عبر القطاعات المختلفة والجوانب المرتبطة بالإصلاحات الهيكلية والإدارية الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي، ويتحقق ذلك بتطبيق مبادئ الحوكمة.

أن تأثير الحوكمة على التنمية المستدامة من خلال أن كل من الدولة كفاعل رئيسي تبدأ منه عملية التغير من خلال المنظومة التشريعية والقانونية، وضبط العلاقات ما بين الأفراد وموجهة للعملية التنموية الشاملة بما فيها التنمية المستدامة وهذا من خلال القوة الشرعية التي تمتلكها، وتمتد تأثيرات الحوكمة إلى القطاع الخاص والذي يعتبر من بين الفواعل الداعمة للتنمية بالنظر إلى الدور الذي يلعبها هذا القطاع إذا ما تحدثنا عن المنافسة و اقتحام السوق و المخاطرة ما يؤدي إلى تحمله لأعباء كانت في السابق ملقاة على عاتق الدولة مثل قيامه باستقطاب العمالة المنتجة وتخفيف حدة البطالة و كنتائج طردية التخفيف من حدة الفقر والنهوض بالتنمية البشرية وقيامها بإنجاز المشروعات الضخمة(نوازد،2008).

كما انه لا يمكن أن نحقق تنمية مستدامة دون أن تكون هنالك شفافية في عمل هذه المؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية كما يتعين على البعض منها إتقان ما يسمى بفعل المساءلة و المحاسبة وهذا لأن أي عملية أو أي مشروع ناجح لابد أن يكون مبني على أسس قوية بإدخال عنصر المشاركة على اعتبار الإنسان وسيلة و غاية التنمية(Addink , 2019).

2.2 الدراسات السابقة

اولا: دراسات تتعلق بالحوكمة

الدراسات باللغة العربية

هدفت دراسة جموعي وآخرون (2022) وعنوانها (أثر اليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية رؤية مهنية -دراسة ميدانية-)، لمعرفة أثر آليات الحوكمة في الحد من تطبيق ممارسات المحاسبة الابداعية وكذلك دور هذه الآليات في تقييد السلوكيات الضارة للمحاسبة الإبداعية، وكيف يؤثر ذلك على

مصادقية القوائم المالية. فيما يخص تطوير المنهجية، استخدمت الدراسة أداة الاستبانة لجمع البيانات والبرنامج الإحصائي SPSS V26 لتحليلها. أشارت النتائج لوجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة في تقييد الممارسات الضارة للمحاسبة الإبداعية عند الفحص والتقييم، حيث إن التشريعات والقوانين هي الأكثر نجاحًا من بين الأساليب التي تم تطبيقها. يهدف بحثه إلى تفعيل الأخلاقيات المهنية من خلال توضيح كيف أن استخدام آليات حوكمة الشركات يخلق بيئة أخلاقية مهنية إيجابية وبالتالي يحقق المصادقية في جميع الممارسات البيئية، وكذلك الحاجة إلى تطوير تدابير تدعم السلوك المهني و الأخلاقي وتحد من الممارسات المحاسبية السلبية بشكل خلاق، واعتمدت الدراسة في أبعادها على الإفصاح والشفافية في مجلس الإدارة واللجان التابعة لها، التشريعات والقوانين، السوق لأغراض السيطرة.

هدفت دراسة الدهشان (2020) وعنوانها (تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحوكمة الالكترونية بجامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة)، إلى وضع تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحوكمة الالكترونية في جامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة، وتم عرض الإطار المفاهيمي للحوكمة الإلكترونية. استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكونت من أربعة مجالات هي: المساءلة، الشفافية والإفصاح، والمشاركة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف إلى آراء أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة أسيوط حول واقع التطبيق والمعوقات التي تحول دون تطبيقها بصورة جيدة، وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع تطبيق الحوكمة الالكترونية بجامعة أسيوط جاء بدرجة متوسطة، واعتمدت الدراسة أبعاد الحوكمة الالكترونية بالجامعات وهي البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التقني والإداري.

سعت دراسة العوضي وأبو لطيفة (2020) وعنوانها (تأثير الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ الحوكمة-دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطينية في محافظات غزة) لمعرفة أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل الإداري في ظل مبادئ الحوكمة في الوزارات الفلسطينية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (112) موظفًا يعملون في الوزارات

الفلسطينية في محافظات غزة، وهم تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة المطبقة عليهم (استبيان).

وكشفت النتائج أن الدرجة الكلية لمتوسط درجات تقدير العاملين لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الوزارات الفلسطينية كانت منخفضة وبوزن نسبي (62.2%)، بينما كانت الدرجة الكلية لمتوسط درجات تقدير العاملين لواقع تطبيق الحوكمة. المبادئ كانت عالية بالوزن النسبي (80.56%) وكان مجال المشاركة هو الأول. بوزن نسبي 85.4 في المائة ودرجة عالية، وفي المرتبة الثانية مجال التميز بوزن نسبي 80.2 في المائة ودرجة عالية، وفي المرتبة الثالثة مجال اتخاذ القرار القيادي بوزن نسبي 79.4 في المائة ودرجة عالية، وفي المرتبة الرابعة مجال الشفافية بوزن نسبي 79.0 في المائة ودرجة عالية، وفي المرتبة الرابعة مجال الشفافية بوزن نسبي 79.0 وجاء مجال الفاعلية والكفاءة. في المرتبة الثانية بدرجة عالية من الوزن النسبي (778.8%) والثالثة بدرجة عالية من الوزن النسبي (778.8%).

وكشفت النتائج أنه بسبب المتغيرات لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد عينة الدراسة على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ الحوكمة في الوزارات الفلسطينية. منظور العاملين (المؤهل العلمي، الفئة العمرية، سنوات الخدمة). وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات من أهمها: التوسع في استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتطوير العمل الإداري والارتقاء بواقع الوزارة إلى مستوى أعلى في تقديم الخدمة، وتعزيز مواقف العاملين تجاه استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. من خلال دورات وبرامج التطوير المهني المكثفة، وتوفير الموارد المالية. وإمكانيات الوزارة اللوجستية ومساعدتها في تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على استخدام عناصر الحوكمة في جميع مراحل وخطوات النشاط الإداري، وقد اعتمدت الدراسة على بعد المشاركة بشكل أساسي بالإضافة إلى الشفافية وكذلك بعد التميز وبعد الرشادة في صناعة القرار وأخيرا بعد الفاعلية والكفاءة.

سعت دراسة الجاوي والزرفي (2018) وعنوانها (أطار مقترح لحوكمة لمؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيايل) للتركيز على مشاكل الخلل في أنظمة

الرقابة الداخلية والتي ترتبط بضعف قواعد الحوكمة في المؤسسات البلدية في محافظة بابل، مما أدى لارتفاع الاحتيال وسوء في مستويات الخدمات البلدية، وعليه، هدف البحث لتقديم اقتراحات ودليل استرشادي لآليات الحوكمة في المؤسسات البلدية من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية والاحتيال. طبقت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة القوانين، والأنظمة، والتشريعات، وتحليلها. توصلت النتائج لوجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البلدية بسبب الفساد الإداري وفساد الموظفين. وكما وأشارت الدراسة لعدم وجود آليات لحوكمة المؤسسات البلدية، بالتالي، غياب اجراءات الرقابة والمسائلة والافصاح كما أشارت النتائج إلى عدم استقلال قسم التدقيق الداخلي في البلدية واعتمدت بذلك بعد المسائلة وبعد الإفصاح والشفافية والنزاهة وبعد المشاركة.

هدفت دراسة العتيبي (2018) وعنوانها (واقع تطبيق الحوكمة في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية) لمعرفة أثر تطبيق الحوكمة في جامعة الملك سعود، وتلخص أنموذج الدراسة بالتركيز على متغيري الجنس، والخبرة التدريسية. تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، لقياس واقع تطبيق الحوكمة وهي مكونة من (33) فقرة توزعت على ثلاثة مجالات هي الشفافية، والمساءلة والمشاركة. وتمثلت عينة الدراسة من (98) من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الملك سعود اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة، ولجمع البيانات تم تطبيق المنهج الوصفي. وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع تطبيق الحوكمة في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل كان متوسطاً بشكل عام، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لواقع تطبيق الحوكمة تعزى لمتغير الجنس، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع تطبيق الحوكمة في جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية تعزى لمتغير الخبرة، ولصالح فئة 15 سنوات فأكثر، واعتمدت الدراسة على أبعاد رئيسية للحوكمة منها الشفافية، المشاركة، المساءلة، الاتجاه والأداء، الانصاف والعدالة.

اهتمت دراسة الهنداوي والصالح (2019) وعنوانها (آليات حوكمة الشركات ودورها في تعزيز واقع الإبلاغ عن التنمية المستدامة في العراق) بتحليل ودراسة

الحوكمة وآلياتها وعلاقة ذلك بتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل بيانات ثانوية لعينة من البنوك المدرجة في سوق العراق اعتماداً على تقارير البنوك السنوية في الفترة الزمنية 2013-2019. فيما يخص المنهجية، تم قياس حوكمة الشركات اعتماداً على عناصر الإفصاح والشفافية، تركز حول المبادرات البيئية كمؤشر على الاستدامة. أشارت النتائج لاختبار معامل الانحدار الخطي البسيط والوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأقل قيمة ومعامل ارتباط بيرسون. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ضعف في التنمية المستدامة إذ أن الشركات تركز الاهتمام على الأداء المالي دون مراعاة الأداء البيئي، واعتمدت الدراسة الإفصاح والشفافية كأحد أبعاد الحوكمة بالإضافة إلى البعد الاقتصادي والاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة.

الدراسات الأجنبية

تسعى دراسة (Orazalin and Mahmood (2021 وعنوانها (Toward sustainable development Board characteristics, country governance quality, and environmental performance) لمعرفة آثار جودة حوكمة الدولة على كل من الجوانب الفردية والمستوى العام للأداء البيئي من خلال الوكالة والاعتماد على الموارد والنظريات المؤسسية. تستند الدراسة إلى عينة من 3023 ملاحظة التي غطت الشركات الأوروبية العاملة في 22 دولة بين عامي 2009 و2016. تم جمع بيانات حول الموارد والانبعاثات وأبعاد الابتكار للأداء البيئي وبيانات حوكمة مجلس الإدارة من قاعدة بيانات Refinitiv ، بينما تم استخراج البيانات المالية من قاعدة بيانات World scope، تستخدم الدراسة تحليل النمذجة متعدد المستويات والطريقة المعممة لتقدير اللحظات (GMM) لتحليل البيانات. تشير النتائج إلى أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة ووجود لجنة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة للشركة لهما تأثير إيجابي على الأداء البيئي. تظهر النتائج أيضاً أن جودة حوكمة الدولة مرتبطة بشكل إيجابي بالأداء البيئي. النتائج لها آثار مهمة على الممارسين والمنظمين وواضعي السياسات فيما يتعلق بفاعلية آليات حوكمة الشركات وأنظمة حوكمة الدولة في تحديد الممارسات البيئية للشركات، واعتمدت الدراسة على الإفصاح والشفافية والفاعلية كأحد أهم أبعاد الحوكمة.

هدفت دراسة ماثيوثا وشيكوكو (Chikoko & Mthethwa, 2020) وعنوانها Does participation in university governance add value to a student's academic experience? Article in South African) الأكاديمية لمشاركة الجامعة في مجال الحوكمة، استخدمت الدراسة المنهج البحث النوعي لفهم العلاقة بين المشاركة في حوكمة الجامعة والتجارب الأكاديمية وتوصلت الدراسة ان القيمة الأكاديمية لمشاركة الجامعة في الحوكمة، وتتأثر بعدة عوامل سياسية، مستوى الدراسة، القدرة على موازنة الوقت، وان المشاركة في الحوكمة تضيف قيمة أكاديمية للجامعة، واعتمدت الدراسة على المشاركة والفاعلية كأحد أبعاد الحوكمة بالإضافة إلى النزاهة والشفافية.

ثانيا: دراسات تتعلق بتحقيق التنمية المستدامة

الدراسات باللغة العربية

اهتمت دراسة بوغنجية وآخرون (2022) وعنوانها (المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق المربع الذهبي للتسويق. "شركة المراعي نموذجاً")، بإبراز دور المسؤولية الاجتماعية للشركات كمفهوم تسويقي واجتماعي تسعى من خلاله الشركات إلى تحقيق صورة ذهنية إيجابية عنها في المجتمع ومكانة تسويقية مميزة في ذهن العميل ورضاه وولاء المستهلكين لها. فيما يخص المنهجية تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل الدراسة وتطبيقها على شركة المراعي -نموذجاً- للمسؤولية الاجتماعية، وتم الاعتماد في الدراسة على التقارير السنوية ومراجعة المؤشرات على مستوى المنظمات و العاملين وعلى مستوى المجتمع من نواحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة. أشارت نتائج الدراسة أن شركة المراعي تتبنى كافة السياسات والبرامج التي تدعم تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية، ورؤية المملكة العربية السعودية في العام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وأهدافها التنموية وأهداف جميع أصحاب المصلحة. ونتيجة لذلك، أصبحت منتجاتها الاختيار الموثوق به للمستهلكين والشركة الرائدة في مجال منتجاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن أبعادها البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الاجتماعي.

سعت دراسة كيري (2021) وعنوانها (حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية)، لتحليل حوكمة الممارسات البيئية والاجتماعية والتجارية (ESG) في أقسام التعليم في المملكة العربية السعودية. ركز البحث على الاستدامة والحوكمة ومجالات تطبيق نموذج (ESG)، وكشفت النتائج أن ممارسات هذا النموذج في إدارات التعليم ملخصة في الحوكمة البيئية وتتمثل في: إدارة وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة التي تم إنشاؤها (جميع الأنواع المباني والمنشآت)، وإدارة المخاطر وتقليل الآثار السلبية عليها. إضافة إلى حوكمة الأعمال، والتي تتمثل في الحوافز، وكفاءة الإنفاق، والشفافية، والاستدامة المالية، والقدرات الاقتصادية، والاستخدام الفعال للموارد وتنميتها، والحوكمة الاجتماعية، والتي تتمثل بأجور الموظفين وتناوبهم، والتنوع بين الجنسين، ونوعية الحياة العملية، والقيادة. والميثاق الأخلاقي والعدالة والديمقراطية في المملكة العربية السعودية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتي اعتمدت على تحليل الدراسات السابقة بصورة نظرية لاستخلاص أهم مضامينها بالنسبة لتطبيقها. أشارت نتائج الدراسة أن ممارسات النموذج المقترح في إدارات التعليم والتي تركز في تطبيق الحوكمة البيئية والتي تتمثل في جوانب إدارة الموارد الطبيعية ودعم البيئة المستحدثة بما فيها المباني، كما وركزت على أهمية إدارة المخاطر. فيما يخص جوانب الحوكمة الاجتماعية، ركزت الدراسة على أجور العاملين، العدالة والتنوع بين الجنسين، والتركيز على جودة الحياة الوظيفية، وتطبيق الميثاق الأخلاقي. وأخيراً، حوكمة الأعمال والتي تكون من جوانب الحوافز، والكفاءة في الإنفاق، والشفافية، والاستدامة المالية وكذلك حسن استغلال الموارد وتنميتها بطريقة فاعلة، وقد اعتمدت الدراسة البعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي.

ساهمت دراسة ياسين وآخرون (2021) في معرفة الهدف من الدراسة هو تحديد دور الاستعداد الاستراتيجي للمنظمات في تحقيق مسارات التنمية المستدامة في المجتمع، وكذلك التحقق من مشكلة الاستعداد الاستراتيجي للمنظمات. تم اختيار الشركة العامة للإسمنت الشمالية بمحافظة نينوى كمجتمع لتنفيذ الدراسة والعاملين فيها، وتم استخدام عينة قوامها (50) مبحثاً لتحقيق أهدافها، واستخدم المنهج الوصفي

التحليلي لتحقيق اهدافها، و تم استخدام الاستبيان في جمع البيانات حيث كان أكثر انسجاما مع طبيعة الدراسة وتم تحليله باستخدام الحزمة (spss.ver-20) وخرج بمجموعة من الاستنتاجات أهمها التوصيات التي قدمتها هي أن جميع الشركات يجب أن تسعى إلى تحسين استعدادها الاستراتيجي على أساس ثابت من أجل القيام بدورهم بفاعلية في تحقيق مسارات التنمية المستدامة للمجتمع العراقي.

سعت دراسة عبد الغني (2020) وعنوانها (تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر. كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف)، لتحليل جوانب التنمية المستدامة في الدول كونها تدمج ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتكامل، والاستدامة البيئية، ومن ناحية أخرى فهي تركز على تحقيق الروابط المتداخلة للتقدم الاقتصادي من خلال تحديد أهداف مشتركة منها تحسين الرفاهية والظروف المعيشية. تهدف رؤية التنمية المستدامة للأمم المتحدة لبناء طريقة للنظر إلى العالم بأهداف جديدة وبداية عصر جديد. وعليه، هدفت هذه الدراسة لتحديد مفهوم التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية من خلال تتبع بداياتها، وتتبع مراحل نموها المختلفة لإعطاء تصور حول أهم التحديات والفرص. كما أنها درست العوامل التي تؤثر على تحقيق هذه التنمية.

فيما يخص المنهجية، تعتبر هذه الدراسة دراسة نوعية تعتمد استخدام المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهجين التاريخي والمقارن. فيما يخص نطاق البحث، ركزت الدراسة على نتائج أهداف التنمية المستدامة في مصر والجزائر والبرازيل والهند على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. أشارت أهم نتائج الدراسة لاعتبار قياس نسبة الإنجاز لأهداف التنمية المستدامة من الأولويات على مستوى الدول، لكن هذا القياس من التحديات كون العناصر متداخلة فيما بينها. وعليه، أوصت الدراسة بضرورة توسيع البحث العلمي في مجال التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية للأهداف المتعلقة بالقضاء على الجوع و انتشار السمنة وتحقيق الصحة الجيدة، وتقليل وفيات الأطفال في هذه الدول، واعتمدت الدراسة على ثلاث ابعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

هدفت دراسة رشيد وآخرون (2020) وعنوانها (تأثير أنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة)، لمعرفة تأثير جهود الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من حدة الفقر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتمثل مشكلة البحث في وجود ارتباط بين أنشطة الخطة الوطنية للحد من الفقر. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمثل مجال دراسة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. تم استخدام البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSSver.10) لحساب النسب المئوية ومعادلة الانحدار الخطي المتعدد واختبار F ومعامل R2 للأعوام (2012-2016) ونتائج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأعوام (2012-2016)، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات. الأكثر شهرة هناك أثر للأنشطة البحثية للوزارة في مجال التخفيف من حدة الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي وصلت إلى (60%) ولكن لم يتم دعم تلك الاستراتيجية بسبب ضعف التنفيذ والأكثر تركيز للنتائج البارزة للبحث من التوصيات على تحقيق الاستراتيجيات التالية لأهدافها، لدعم أهداف التنمية المستدامة وتعزيز واقع التنمية المستدامة من خلال الحد من الفقر والضرر البيئي، واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على البعد الاجتماعي والبعد البيئي.

هدفت دراسة شاهين وآخرون (2019) وعنوانها (دراسة تحليلية لمدى التزام شركات مؤشر الاستدامة المصري بإطار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة ودوره في ترشيد قرارات المستثمرين)، لمعرفة مدى التزام الشركة بتطبيق إطار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة وكذلك مستويات تبني إرشادات المبادرة العالمية للتقارير وأثر هذا التبني على قرارات المساهمين والمستثمرين المستقبليين. طبقت الدراسة المنهج النوعي من خلال تحليل المحتوى للتقارير السنوية لعينة شملت تسع شركات مدرجة ضمن مؤشر الاستدامة في جمهورية مصر العربية للفترة الزمنية ما بين 2015 حتى 2017. وتم قياس الالتزام بمؤشرات الاستدامة من خلال قياس الالتزام ببند التقرير المتكامل ومن ثم قامت الدراسة باختبار العلاقة بين مستويات الالتزام بالاستدامة ومؤشرات الحاكمية فيما يخص المستثمر من خلال قياس مؤشرات حجم التداول في السهم، العائد على حقوق الملكية، سعر السهم وربحيته، إضافة لمؤشرات أخرى منها الرافعة للمال، وقد تم التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد. أشارت

النتائج إلى وجود فروقات معنوية ما بين محتويات التقارير السنوية وبين التقرير المتكامل، وكذلك وجود فروقات مع إرشادات المبادرة العالمية للتقارير. ما أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين مستويات التزام الشركة بالإفصاح عن محاور التقرير المتكامل ومستوى الحاكمية فيما يتعلق بقرارات المستثمرين، من خلال تحديد مفهوم وأهمية وأهداف حوكمة الشركات، وقد اعتمدت الدراسة على البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي.

هدفت دراسة بوسلما (2018) وعنوانها (حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة-تجربة ماليزيا نموذجاً) إلى التعرف على آلية حوكمة الشركات ودورها في مكافحة المالية. من خلال تطبيق المنهج النوعي ومراجعة الأدبيات السابقة، أشارت النتائج أنه تم استخلاص عدة استنتاجات من عرض التجربة الماليزية، أهمها أن حوكمة الشركات تلعب دوراً في مكافحة الفساد المالي وتحقيق التنمية المستدامة كآلية تؤكد مسؤوليات الإدارة ومساءلتها، وتحسن الممارسات المحاسبية والمالية. مع التأكيد على الشفافية التي تساعد في الكشف عن الفساد المالي. يمثل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات في ماليزيا خطوة إلى الأمام للأفراد والمؤسسات والمجتمع، حيث تضمن هذه الآلية استقرار اقتصاد الدولة، وتمنعه من الوقوع في أزمات مالية تعيق تقدمه وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة البعد الاقتصادي إذ يشمل النمو والمساواة والكفاءة والبعد البيئي والاجتماعي ويشمل قدرة تحمل النظام البيئي والتنوع البيولوجي والقضايا العالمية وكذلك البعد الاجتماعي إذ يشمل التمكين والمشاركة والهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي والتطوير المؤسسي.

هدفت دراسة Sultan (2020) وعنوانها (دور التخطيط الاستراتيجي في استراتيجيات الاستدامة البيئية دراسة استطلاعية لآراء القيادات الادارية في عينة من شركات المياه المعدنية في محافظة دهوك) إلى التعرف على دور التخطيط الاستراتيجي في استراتيجيات الاستدامة البيئية المتمثلة في الاستراتيجية (منع التلوث، ومراقبة المنتج، والتكنولوجيا النظيفة، ورؤية الاستدامة) من خلال مؤشرات (الرؤية، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، التحليل البيئي، الصياغة الاستراتيجية والتقييم) وفي

ضوء الهدف جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق الشركات لرؤية للتخطيط الاستراتيجي والاستدامة البيئية ومعرفة وجود الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي وخطط الاستدامة البيئية في الشركات قيد التحقيق في شركات المياه المعدنية في محافظة دهوك. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي (الوصفي والتحليلي)، حيث جمعت البيانات من خلال استبانة وزع على عينة عشوائية قوامها (45) شخصاً يمثلون القيادات الإدارية للشركات المدروسة، وأعيد (31) استبانة مع الإجابة. بمعدل 31%. تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الإحصاء (SPSS). كشفت النتائج عن ارتباط كبير بين التخطيط الاستراتيجي وخطط الاستدامة البيئية. على مستوى عينة المجيبين بالكامل، كانت هناك علاقات تأثير كبيرة للتخطيط الاستراتيجي في مبادرات الاستدامة البيئية. أوصت الدراسة أن تقوم الشركات التي درست بوضع استراتيجيات تعمل على مواءمة مواردها الداخلية وقدراتها مع متطلبات بيئتها الخارجية من جهة، ومتطلبات بيئتها الخارجية من جهة أخرى، واعتمدت الدراسة البعد البيئي والبعد التكنولوجي بالإضافة للبعد الاجتماعي.

الدراسات الأجنبية

تهدف دراسة (Nguyen and Ngo (2021 وعنوانها (The role of technological advancement, supply chain, environmental, social, and governance responsibilities on the sustainable development goals of SMEs in Vietnam)، إلى معرفة تأثير التقدم التكنولوجي وكذلك المسؤوليات البيئية والاجتماعية والحوكمة تجاه أهداف التنمية المستدامة مع فحص الدور المعتدل لسلسلة التوريد في العلاقة بين التقدم التكنولوجي وأهداف التنمية المستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام. استخدمت هذه الدراسة الاستبانة كطريقة لجمع البيانات عن طريق عينة غرضية وتم استعمال التحليل العاملي لتحليل البيانات. تشير النتائج إلى أن التقدم التكنولوجي والمسؤوليات البيئية والاجتماعية لها علاقة إيجابية بأهداف التنمية المستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام. كما تم الكشف عن أن سلسلة التوريد تخفف بشكل كبير العلاقة بين التقدم التكنولوجي وأهداف التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة بشكل أساسي البعد التكنولوجي والبعد الاجتماعي والبيئي.

سعت دراسة (Haque and Ntim (2018) وعنوانها (Environmental policy, sustainable development, governance mechanisms and environmental performance)، للتحقيق في آثار السياسة البيئية (قانون تغير المناخ)، وأطر التنمية المستدامة (مبادرة الإبلاغ العالمية، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة) وآليات حوكمة الشركات على الأداء البيئي (مبادرات الحد من الكربون، أداء الكربون الفعلي، وانبعثات غازات الدفيئة) للشركات المدرجة في المملكة المتحدة. استخدمت الدراسة طريقة تقدير اللحظات المعممة (GMM) لتحليل البيانات التي تتكون من 2245 ملاحظة خلال 12 سنة للشركات في المملكة المتحدة خلال الفترة 2002-2014. أشارت نتائج الدراسة إلى أن قانون تغير المناخ لها تأثير إيجابي على مبادرات الحد من الكربون، وهذا التأثير أقوى في الشركات ذات الإدارة الأفضل. ثانيًا، وجدت الدراسة أن إطار العمل المستند إلى مبادرة الإبلاغ العالمية مرتبط بشكل إيجابي بمؤشرات مبادرات الحد من الكربون. ثالثًا، وجدت الدراسة أن الشركات التي لديها حوكمة ضعيفة لديها أداء بيئي أقل مقارنة بنظيراتها التي تتمتع بحكم أفضل خاصة فيما يتعلق بانبعثات غازات الدفيئة، واعتمدت الدراسة بشكل أساسي البعد البيئي والبعد الإداري.

3.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية بمتغيراتها وهما المتغير المستقل ممارسة الحوكمة والمتغير التابع التنمية المستدامة والربط بينهما، وعلى حد علم الباحث لم تقم الدراسات السابقة بدراستهم.

تميزت الدراسة الحالية بمجتمعها وهو المديريات والاقسام والمؤسسات التابعة لوزارة الزراعة الأردنية.

تميزت الدراسة الحالية باستخدام اداة الدراسة وهي الاستبانة.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يبين هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة ومفردات عينتها، وأداة الدراسة المستخدمة من أجل جمع بيانات الدراسة، وكذلك الإجراءات اللازمة للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، والإجراءات التطبيقية اللازمة والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة البيانات، وفيما يلي عرض لمفردات المنهجية والإجراءات:

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية منهج البحث الوصفي التحليلي، وعلى صعيد البحث الوصفي، قد تم إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث النظرية والميدانية ذات الصلة بموضوع الدراسة من أجل بلورة الأساس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري للدراسة، وكذلك الوقوف على أهم الدراسات السابقة التي تعتبر رافداً حيويًا للدراسة، وما تتضمنه من محاور معرفية. أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الاستطلاعي الشامل وتحليل جميع البيانات التي تم جمعها من خلال الإجابة على أسئلة الاستبانة المعتمدة في الدراسة الحالية، وفيما يلي توضيح مصادر الحصول على البيانات والمعلومات:

أولاً: المصادر الثانوية: تم الاعتماد المصادر العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية من الكتب والمجلات العربية والأجنبية، وكذلك الشبكة العالمية (الأنترنت) بحيث تم الرجوع إلى بعض المصادر الموثوقة والمعتمدة منها.

ثانياً: المصادر الأولية: لأجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد جرى الاستعانة بأداة الدراسة التي تم تصميمها لتغطيه الجانب الميداني بالاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة الحالية.

2.3 مجتمع الدراسة

حيث تم مسح شامل للمجتمع بالكامل و تكون مجتمع الدراسة من المديرين شاغلي الوظائف الإدارية في الإدارة العليا والوسطى في وزارة الزراعة الأردنية من مدير دائرة ورئيس قسم ورئيس شعبة، والبالغ عددهم (130)، حسب إحصائيات دائرة الموارد البشرية في وزارة الزراعة، حيث تم توزيع (130) استبانة، تم استرجاع (125) استبانته، ووجد منها (5) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي حيث تم استبعادها، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي خضعت للتحليل الإحصائي (120) استبانته، ونسبة (92.31%) من عينة الدراسة الإجمالية ويبين الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة ونسبة أفراد العينة حسب كل متغير للعدد الإجمالي للعينة.

جدول (1)

وصف خصائص عينة الدراسة الصالحة للتحليل

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	72	60.0%
	أنثى	48	40.0%
العمر	أقل من 30 سنة	27	22.5%
	من 30 - أقل من 40 سنة	40	33.3%
	من 40 - أقل من 50 سنة	34	28.3%
	50 سنة فأكثر	19	15.8%
	دبلوم كلية مجتمع	30	25.0%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	49	40.8%
	ماجستير	30	25.0%
	دكتوراه	11	9.2%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	25	20.8%
	من 10 - أقل من 15 سنة	43	35.8%
	15 - أقل من 20 سنة	36	30.0%
	20 سنة فأكثر	16	13.3%

19.2%	23	مدير/مساعد مدير	
62.5%	75	رئيس قسم	المركز الوظيفي
18.3%	22	رئيس شعبة	
100%	120	الكلي	

بالنظر إلى الجدول رقم (1) الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الشخصية والوظيفية يلاحظ على مستوى كل متغير ما يلي:

أولاً: النوع الاجتماعي: بالنسبة لتوزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي بلغت نسبة الذكور 60% مقابل 40% من الإناث، وهي نسبة متقاربة تدل على أن المراكز الإدارية يحظى بها الذكور والإناث،

العمر: أما توزيع أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير العمر فقد كانت النسبة الأعلى هي الفئة العمرية التي تقع بين (30 - أقل من 40 سنة) والتي احتلت المرتبة الأولى بنسبة 33.3%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) بنسبة 15.8%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن الفئات العمرية الأكبر عمراً تحال إلى التقاعد أو الضمان المبكر بناء على رغبة البعض منهم.

المؤهل العلمي: أما توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي فقد كانت النسبة الغالبة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة 40.8% في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة حملة الدكتوراه بنسبة 9.2%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة من الموظفين الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى وهي البكالوريوس التي هي شرط التعيين حسب نظام الخدمة المدنية.

عدد سنوات الخبرة: بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة فقد جاء في المرتبة الأولى فئة (من 10 - أقل من 15 سنة) بنسبة 35.8%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة حملة (20 سنة فأكثر) بنسبة 13.3%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة من الموظفين التي تتوسط خبراتهم، أما الموظفين ذو الخبرات الأطول قد يكون البعض منهم مؤهلاتهم العلمية أقل من غيرهم وبالتالي لم يحصلوا على إدارات في الوزارة.

المركز الوظيفي: وكان توزيع النسب لمتغير المركز الوظيفي في المرتبة الأولى رئيس قسم بنسبة 62.5%، ويعزو الباحث السبب في هذه النسبة المرتفعة إلى معظم المديرين في وزارة الزراعة تتبع لها العديد من الأقسام في هيكلها التنظيمي.

3.3 أداة الدراسة

تم تطوير استبانته وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert)، بعد مراجعة الأدب النظري للدراسة، وذلك لدراسة أثر ممارسة الحوكمة على التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية.

واستعانت الدراسة في الدراسات التالية : (الدهشان، 2020)، (كريري، 2021)، (Mthethwa, & Chikoko, (2020)، (عبد الغني، 2018)، (البكير وجمال الدين، 2021)، (Nguyen and Ngo (2021) لتطوير فقرات الاستبانة. تتكون هذه الاستبانة من الأقسام التالية:

القسم الأول: يقيس المتغيرات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)
القسم الثاني: يتضمن الفقرات من (1-24) والتي تقيس أبعاد المتغير المستقل (ممارسة الحوكمة)، المتمثلة بما يلي:

البعد الأول: الشفافية والإفصاح، وتتضمن الفقرات من (1-5).

البعد الثاني: العدالة والنزاهة، وتتضمن الفقرات من (6-10).

البعد الثالث: تكافؤ الفرص، وتتضمن الفقرات من (11-15).

البعد الرابع: المشاركة، وتتضمن الفقرات من (16-19).

البعد الخامس: المساءلة، وتتضمن الفقرات من (20-24).

القسم الثالث: يتضمن الفقرات من (25-41) والتي تقيس أبعاد المتغير التابع (التنمية المستدامة)، وهي:

البعد الأول: الاقتصادي، وتتضمن الفقرات من (25-28).

البعد الثاني: الاجتماعي، وتتضمن الفقرات من (29-33).

البعد الثالث: البيئي، وتتضمن الفقرات من (34-37).

البعد الرابع: التكنولوجي، وتتضمن الفقرات من (38-41).
وصنفت الإجابات وفق مقياس (ليكرت Likert) للخيارات المتعددة الذي يحسب أوزان تلك الفقرات بطريقة خماسية على النحو الآتي:

الخيار	(موافق بشدة).	(موافق)	(محايد)	(غير موافق)	(غير موافق بشدة)
الوزن	5	4	3	2	1

وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1 - إلى أقل 2.34 منخفضة

من -2.34 إلى أقل 3.67 متوسطة

من 3.67-5 مرتفعة

وتم اعتماد هذا التقدير من خلال تقسيم الدرجة العظمى (5) على ثلاث فئات متساوية ضمن المدى (1-5)، وفقاً للمعادلة الآتية: القيمة العليا لبدائل الإجابة في أداة الدراسة - القيمة الدنيا لبدائل الإجابة في أداة الدراسة مقسومة على عدد المستويات الثلاثة: (مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة) وهي كالاتي:

$$\frac{N-1}{3} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

4.3 صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

أولاً: الصدق الظاهري: حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في الجامعات الأردنية، وذلك للتأكد من مدى صدق محتوى فقرات الاستبانة لغوياً ومضموناً، وإبداء آرائهم حول كل فقرة من فقرات الاستبانة ومدى انسجامها وتمثيلها لأبعاد الدراسة، وتم تعديلها على ضوء آراء المحكمين، حتى تظهر الاستبانة بصورة تحقق أهداف الدراسة.

ثانياً: صدق البناء الداخلي: تم التحقق من تجانس المقياس داخلياً باستخدام طريقة البناء الداخلي وهي إحدى طرق صدق التكوين (Construct Validity)، بإيجاد معامل

ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد والدرجة الكلية له، والجدولان (2) و (3) يوضحان ذلك.

أولاً: المتغير المستقل: ممارسة الحوكمة

جدول (2)

معامل ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية للمتغير المستقل (ممارسة الحوكمة)

الارتباط مع الدرجة الكلية	الارتباط مع البعد	رقم الفقرة	الارتباط مع الدرجة الكلية	الارتباط مع البعد	رقم الفقرة
البعد الأول: الشفافية والإفصاح					
**0.816					
**0.686	**0.828	4	**0.542	**0.686	1
**0.676	**0.758	5	**0.541	**0.715	2
			**0.668	**0.824	3
البعد الثاني: العدالة والنزاهة					
**0.891					
**0.631	**0.781	9	**0.720	**0.761	6
**0.706	**0.775	10	**0.750	**0.826	7
			**0.677	**0.763	8
البعد الثالث: تكافؤ الفرص					
**0.877					
**0.813	**0.885	14	**0.637	**0.653	11
**0.646	**0.825	15	**0.767	**0.856	12
			**0.754	**0.889	13
البعد الرابع: المشاركة					
**0.877					
**0.706	**0.859	18	**0.820	**0.858	16
**0.776	**0.849	19	**0.716	**0.870	17
البعد الخامس: المساءلة					
**0.878					
**0.658	**0.828	23	**0.740	**0.783	20
**0.642	**0.773	24	**0.764	**0.883	21
			**0.823	**0.868	22

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) **دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يُظهر الجدول (2) أن جميع معاملات الارتباط للمتغير المستقل (ممارسة الحوكمة) مع البعد وكذلك مع الدرجة الكلية للمتغير كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على صدق البناء الداخلي للاستبانة ويزيد من مستوى الصدق بنتائجه.

ثانياً: المتغير التابع: التنمية المستدامة

جدول (3)

معامل ارتباط الفقرات مع البعد والدرجة الكلية للمتغير المستقل (التنمية المستدامة)

رقم الفقرة	الارتباط مع البعد	الارتباط مع الدرجة الكلية	رقم الفقرة	الارتباط مع البعد	الارتباط مع الدرجة الكلية
البعد الأول: الاقتصادي					
25	**0.843	**0.678	27	**0.863	**0.773
26	**0.789	**0.644	28	**0.770	**0.657
البعد الثاني: الاجتماعي					
29	**0.773	**0.741	32	**0.755	**0.663
30	**0.726	**0.661	33	**0.772	**0.674
31	**0.450	**0.340			
البعد الثالث: البيئي					
34	**0.705	**0.785	36	**0.773	**0.736
35	**0.733	**0.526	37	**0.630	**0.325
البعد الرابع: التكنولوجي					
38	**0.756	**0.638	40	**0.824	**0.714
39	**0.807	**0.772	41	**0.570	**0.289

*دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) **دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

يُظهر الجدول (3) أن جميع معاملات الارتباط للمتغير المستقل (التنمية المستدامة) مع البعد وكذلك مع الدرجة الكلية للمتغير كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يدل على صدق البناء الداخلي للاستبانة ويزيد من مستوى الصدق بنتائجه.

5.3 ثبات أداة الدراسة

جرى التأكد من ثبات الأداة، من خلال استخراج معامل الثبات (Cronbach Alpha)، الذي يقيس الاتساق الداخلي لفقرات الأداة بصيغتها النهائية الكلية، ولكل بعد من أبعاد الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4) الآتي:

جدول (4)

معامل الثبات (Cronbach Alpha)

المتغير	البعد	Alpha
المتغير المستقل: ممارسة الحوكمة	الشفافية والإفصاح	0.86
	العدالة والنزاهة	0.89
	تكافؤ الفرص	0.91
	المشاركة	0.87
	المساءلة	0.93
المتغير التابع: التنمية المستدامة	ممارسة الحوكمة (الكلي)	0.92
	الاقتصادي	0.81
	الاجتماعي	0.84
	البيئي	0.88
	التكنولوجي	0.80
	التنمية المستدامة (الكلي)	0.86

يلاحظ أن معامل الثبات لكافة أبعاد الدراسة كان مرتفعاً ومقبولاً لغاية إجراء هذه الدراسة. حيث تراوح معامل الثبات لمتغير ممارسة الحوكمة (0.86-0.91)، وتراوح لمتغير التنمية المستدامة (0.80-0.88).

6.3 المعالجة الإحصائية

استخدمت الدراسة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-Version-20) في معالجة البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وفقاً للمعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن أسئلة الدراسة.
2. تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis)، لاختبار صلاحية نماذج الدراسة، وتأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وتحليل الانحدار

المتعدد المتدرج (Stepwise Multiple Regression Analysis) لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع.

3. اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance)؛ للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، واختبار معامل الالتواء (Skewness) وذلك للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، والتي تمثل فيه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وكذلك الأهمية النسبية لكافة أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد من هذه الأبعاد، كما يتضمن التحقق من فرضيات الدراسة، وفيما يلي عرضاً لهذه النتائج.

1.4 عرض النتائج

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مستوى ممارسة أبعاد الحوكمة (الشفافية والافصاح، العدالة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) في وزارة الزراعة الاردنية من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة الزراعة الاردنية، كما في الجدول (5):

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة الزراعة الاردنية مرتبة تنازلياً

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
العدالة والنزاهة	3.90	0.68	1	مرتفع
الشفافية والافصاح	3.89	0.67	2	مرتفع
المساءلة	3.86	0.77	3	مرتفع
المشاركة	3.78	0.82	4	مرتفع
تكافؤ الفرص	3.75	0.75	5	مرتفع
الحوكمة (الكلي ممارسة)	3.84	0.64		مرتفع

يتبين من الجدول (5) أن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة الزراعة الاردنية جاء مرتفعاً ولجميع الأبعاد بمتوسط حسابي بلغ (3.84)، وانحراف معياري (0.64)، حيث جاء بعد (العدالة والنزاهة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.90) وانحراف معياري بلغ (0.68)، يليه بعد (الشفافية والإفصاح) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري (0.67)، ثم بعد (المساءلة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.86) وانحراف معياري (0.77)، وجاء بعد (المشاركة) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وانحراف معياري (0.82)، وأخيراً بعد (تكافؤ الفرص) في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (3.75) وانحراف معياري (0.75)، وفيما يلي عرض تفصيلي لمستوى الفقرات لكل بعد من أبعاد ممارسة الحوكمة وهي كما يلي:

أولاً: الشفافية والإفصاح

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (الشفافية والإفصاح)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	الرتبة المستوى
1	توفر الوزارة نظاماً للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل	4.13 0.79	1 مرتفعة
4	يتم حل المشكلات الخاصة بالعاملين في الوزارة بشفافية	3.92 0.98	2 مرتفعة
5	تتيح الوزارة للمستفيدين حق الاطلاع على كافة المعاملات والقرارات المتعلقة بهم	3.92 0.85	2 مرتفعة
3	تهتم الوزارة بتفسير الأنظمة والتعليمات المطبقة بها	3.88 0.82	3 مرتفعة
2	تتبع الوزارة أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المختصة التي تشكلها	3.62 0.94	4 متوسطة
	الكلية	3.89 0.67	مرتفعة

يتبين من الجدول (6) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (الشفافية والإفصاح) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.89)، وانحراف معياري (0.67)، وحصلت فقرات بعد (الشفافية والإفصاح) على مستويات تراوحت بين المرتفع

والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (4.13-3.62)، وجاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على (توفر الوزارة نظاماً للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.13) وانحراف معياري (0.79)، في حين جاءت الفقرة (2) والتي تنص على (تتبع الوزارة أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المختصة التي تشكلها) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (0.94).

ثانياً: العدالة والنزاهة

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات
بعد (العدالة والنزاهة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	المرتبة المستوى
8	تطبيق القوانين في الوزارة بشكل كامل ودقيق على جميع العاملين دون استثناء	4.03 0.88	1 مرتفعة
6	تمنح الوزارة موظفيها الحق في الاعتراض على الأخطاء الناتجة عن قرارات مسؤوليها	3.97 0.83	2 مرتفعة
10	يحظى الموظفون في الوزارة بالترقية المناسبة كلما حرصوا على جودة أداء عملهم	3.93 0.80	3 مرتفعة
7	يستطيع الموظف في الوزارة المطالبة بحقوقه في أي وقت وفق القوانين والأنظمة المعمول بها	3.87 0.95	4 مرتفعة
9	يوجد بالوزارة أنظمة تقييم موضوعية وعادلة للتعيين	3.71 0.91	5 مرتفعة
	الكلي	3.90 0.68	مرتفعة

يتبين من الجدول (7) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (العدالة والنزاهة) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.68)، وحصلت فقرات بعد (العدالة والنزاهة) جميعها على مستويات مرتفعة، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (4.03-3.71)، وجاءت الفقرة رقم (8) والتي تنص على (تطبيق القوانين في الوزارة بشكل كامل ودقيق على جميع العاملين دون استثناء)، في المرتبة الأولى

وبمتوسط حسابي (4.03) وانحراف معياري (0.88)، في حين جاءت الفقرة (9) والتي تنص على (يوجد بالوزارة أنظمة تقييم موضوعية وعادلة للتعين) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.91).

ثالثاً: تكافؤ الفرص

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات
بعد (تكافؤ الفرص)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	الرتبة المستوى
11	توزع الوزارة مهام العمل بشكل عادل ومتساوي على العاملين	3.85 0.80	1 مرتفعة
12	تطبق الوزارة آليات المكافآت على العاملين دون تمييز	3.82 0.98	2 مرتفعة
14	تعتمد الوزارة على تقارير تقييم كفاءة الاداء لتقديم الحوافز للموظفين	3.75 0.86	3 مرتفعة
13	تضع الوزارة سياسات موضوعية للتوظيف والتعيين فيها	3.74 0.89	4 مرتفعة
15	تساهم الوزارة في إعداد خطط لترقية الموظفين لضمان تكافؤ الفرص	3.58 1.02	5 متوسطة
	الكلية	3.75 0.75	مرتفعة

يتبين من الجدول (8) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (تكافؤ الفرص) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.75)، وانحراف معياري (0.75)، وحصلت فقرات بعد (تكافؤ الفرص) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.58-3.85)، وجاءت الفقرة رقم (11) والتي تنص على (توزع الوزارة مهام العمل بشكل عادل ومتساوي على العاملين)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.80)، في حين جاءت الفقرة (15) والتي تنص على (تساهم الوزارة في إعداد خطط لترقية الموظفين لضمان تكافؤ الفرص) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.58) وانحراف معياري (1.02).

رابعاً: المشاركة

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (المشاركة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	الرتبة المستوى
19	تشجع الوزارة العاملين لديها على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي	3.88 0.96	1 مرتفعة
18	تتيح الوزارة للعاملين فيها حرية الدفاع عن حقوقهم القانونية	3.82 0.89	2 مرتفعة
16	تتيح الوزارة للعاملين فرص المشاركة في اتخاذ القرارات	3.76 0.91	4 مرتفعة
17	تمنح الوزارة العاملين لديها صلاحيات واسعة لممارسة الاعمال بطرق مختلفة	3.66 1.08	5 متوسطة
	الكلي	3.78 0.82	مرتفعة

يتبين من الجدول (9) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (المشاركة) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.78)، وانحراف معياري (0.82)، وحصلت فقرات بعد (المشاركة) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.66-3.88)، وجاءت الفقرة رقم (19) والتي تنص على (تشجع الوزارة العاملين لديها على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.96)، في حين جاءت الفقرة (17) والتي تنص على (تمنح الوزارة العاملين لديها صلاحيات واسعة لممارسة الاعمال بطرق مختلفة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (1.08).

خامساً: المساءلة

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات بعد (المساءلة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف	الرتبة المستوى
23	تهتم الوزارة بتطوير آليات المسائلة لديها	3.97	مرتفعة
22	يتاح للعاملين في الوزارة حرية المساءلة حول القرارات التي تتخذها الوزارة	3.94	مرتفعة
21	تخضع الوزارة باستمرار للتقييم من الخارج	3.93	مرتفعة
20	تركز الوزارة على مساءلة العاملين المخالفين لأنظمتها وتعليماتها	3.78	مرتفعة
24	تهتم الوزارة بتوثيق جميع الممارسات التي تقوم بها	3.69	مرتفعة
	الكلية	3.86	مرتفعة

يتبين من الجدول (10) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن بعد (المساءلة) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.86)، وانحراف معياري (0.77)، وحصلت فقرات بعد (المساءلة) جميعها على مستويات مرتفعة، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.69-3.97)، وجاءت الفقرة رقم (23) والتي تنص على (تهتم الوزارة بتطوير آليات المسائلة لديها)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.97) وانحراف معياري (0.90)، في حين جاءت الفقرة (24) والتي تنص على (تهتم الوزارة بتوثيق جميع الممارسات التي تقوم بها) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.69) وانحراف معياري (1.01).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي) في وزارة الزراعة الاردنية من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (البعد

الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التكنولوجي) في وزارة الزراعة الاردنية، كما في الجدول(11):

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية مرتبة تنازلياً

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	المستوى
البعد الاقتصادي	3.90	0.76	1	مرتفع
البعد الاجتماعي	3.79	0.62	2	مرتفع
البعد التكنولوجي	3.67	0.64	3	مرتفع
البعد البيئي	3.62	0.66	4	متوسط
التنمية المستدامة (الكلي)	3.74	0.56		مرتفع

يتبين من الجدول(11) أن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي بلغ(3.74)، وانحراف معياري (0.56)، حيث جاء البعد (الاقتصادي) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ(3.90) وانحراف معياري (0.76)، يليه البعد (الاجتماعي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ(3.79) وانحراف معياري (0.62)، ثم البعد (التكنولوجي) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ(3.67) وانحراف معياري (0.64)، وأخيراً البعد (البيئي) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ(3.62) وانحراف معياري (0.66)، وفيما يلي عرض تفصيلي لمستوى الفقرات لكل بعد من أبعاد التنمية المستدامة وهي كما يلي:

أولاً: البعد الاقتصادي

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (الاقتصادي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	الرتبة المستوى
26	تهتم الوزارة بترشيد استهلاك الطاقة واستغلالها	4.04 0.79	1 مرتفع
28	تهتم الوزارة بإقامة المشاريع واستقطاب المستثمرين	3.91 0.96	2 مرتفع
27	تسعى الوزارة الى إيجاد فرص عمل جديدة بشكل مستمر	3.84 1.00	3 مرتفع
25	تهتم الوزارة بتوظيف الموارد البشرية في المجتمع الكلي	3.80 0.95	4 مرتفع
		3.90 0.76	مرتفع

يتبين من الجدول (12) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن البعد (الاقتصادي) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.90)، وانحراف معياري (0.76)، وحصلت فقرات بعد (الاقتصادي) جميعها على مستويات مرتفعة، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.80-4.04)، وجاءت الفقرة رقم (26) والتي تنص على (تهتم الوزارة بترشيد استهلاك الطاقة واستغلالها)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.04) وانحراف معياري (0.79)، في حين جاءت الفقرة (25) والتي تنص على (تهتم الوزارة بتوظيف الموارد البشرية في المجتمع) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.80) وانحراف معياري (0.95).

ثانياً: البعد الاجتماعي

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (الاجتماعي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	الرتبة المستوى
29	تهتم الوزارة بتقديمها خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع	3.96 0.88	1 مرتفع
30	تتحمل الوزارة مسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع	3.94 0.87	2 مرتفع
32	تركز الوزارة على تشجيع العمل التطوعي	3.87 0.83	3 مرتفع
33	توظف الوزارة مواردها بشكل كفؤ لتقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المطلوب	3.76 0.91	4 مرتفع
31	تقدم الوزارة خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم	3.41 1.01	5 متوسط
	الكلي	3.79 0.62	مرتفع

يتبين من الجدول (13) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن البعد (الاجتماعي) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.79)، وانحراف معياري (0.62)، وحصلت فقرات البعد (الاجتماعي) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.41-3.96)، وجاءت الفقرة رقم (29) والتي تنص على (تهتم الوزارة بتقديمها خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.88)، في حين جاءت الفقرة (31) والتي تنص على (تقدم الوزارة خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.41) وانحراف معياري (1.01).

ثالثاً: البعد البيئي

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (البيئي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	الرتبة المستوى
34	تشجع الوزارة الاستعمال المستدام للموارد غير الدائمة	3.88 0.86	1 مرتفع
36	تسهم الوزارة في تقديم الخدمات التي تحافظ على البيئة من التلوث	3.73 0.90	2 مرتفع
35	تشجع الوزارة إقرار التشريعات والأنظمة التي تحافظ على موارد المجتمع	3.70 0.95	3 مرتفع
37	يوجه المحتوى الإعلامي في الوزارة نحو اتخاذ الإجراءات لمكافحة التلوث البيئي	3.17 1.04	4 متوسط
	الكلي	3.62 0.66	متوسط

يتبين من الجدول (14) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن البعد (البيئي) جاء متوسطاً وبمتوسط حسابي (3.62)، وانحراف معياري (0.66)، وحصلت فقرات البعد (البيئي) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.17-3.88)، وجاءت الفقرة رقم (34) والتي تنص على (تشجع الوزارة الاستعمال المستدام للموارد غير الدائمة)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.86)، في حين جاءت الفقرة (37) والتي تنص على (يوجه المحتوى الإعلامي في الوزارة نحو اتخاذ الإجراءات لمكافحة التلوث البيئي) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري (1.04).

رابعاً: البعد التكنولوجي

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات أفراد عينة الدراسة لفقرات البعد (التكنولوجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الانحراف الحسابي المعياري	الرتبة المستوى
40	تمكن الوزارة المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب تكنولوجية حديثة	3.84 0.90	مرتفع 1
38	تهتم الوزارة بتقديم خدماتها بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة	3.83 0.77	مرتفع 2
39	تستخدم الوزارة الوسائل التكنولوجية للحصول على المعلومات لتلبية احتياجات المواطنين	3.79 0.83	مرتفع 3
41	تستخدم الوزارة شبكة الانترنت لتسهيل الاتصالات الرسمية بين أجهزة وإدارات الوزارة	3.23 1.03	متوسط 4
	الكلي	3.67 0.64	مرتفع

يتبين من الجدول (15) أن مستوى تصورات عينة الدراسة عن البعد (التكنولوجي) جاء مرتفعاً وبمتوسط حسابي (3.67)، وانحراف معياري (0.64)، وحصلت فقرات البعد (التكنولوجي) على مستويات تراوحت بين المرتفع والمتوسط، وتراوح المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.23-3.84)، وجاءت الفقرة رقم (40) والتي تنص على (تمكن الوزارة المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب تكنولوجية حديثة)، في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (3.84) وانحراف معياري (0.90)، في حين جاءت الفقرة (41) والتي تنص على (تستخدم الوزارة شبكة الانترنت لتسهيل الاتصالات الرسمية بين أجهزة وإدارات الوزارة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.23) وانحراف معياري (1.03).

اختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي: تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1). والجدول (16) يبين نتائج هذه الاختبارات.

جدول (16)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

الأبعاد المستقلة	VIF	Tolerance	Skewness
الشفافية والإفصاح	2.282	0.438	-0.460
العدالة والنزاهة	3.381	0.296	-0.413
تكافؤ الفرص	3.006	0.333	-0.405
المشاركة	2.676	0.374	-0.745
المسائلة	2.868	0.349	-0.864

نلاحظ من الجدول (16) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) تقل عن (10) وتراوحت (2.282-3.381) وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.296 - 0.438)، وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، وقد تم التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باحتساب معامل الالتواء (Skewness)، حيث كانت القيم أقل من (1) وتراوحت ما بين (-0.405 - -0.864).

جدول (17)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة.

المتغير التابع	درجات الحرية	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
التنمية المستدامة (الكلي)	(5، 114)	0.689	*50.606	0.000
البعد الاقتصادي	(5، 114)	0.750	*68.526	0.000
البعد الاجتماعي	(5، 114)	0.490	*21.883	0.000
البعد البيئي	(5، 114)	0.287	*9.198	0.000
البعد التكنولوجي	(5، 114)	0.522	*24.924	0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يوضح الجدول (17) صلاحية نموذج اختبار فرضيات الدراسة، ونظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ ودرجات حرية (5، 114)، حيث ذلك يؤكد دور وأثر المتغير المستقل (ممارسة الحوكمة) بأبعادها في تفسير المتغير التابع (التنمية المستدامة) وأبعادها. وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) على التنمية المستدامة بأبعاده (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد التكنولوجي) في وزارة الزراعة الاردنية.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (18) يبين نتائج التحليل:

جدول (18)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار ممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، المساءلة) على التنمية المستدامة.

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات (Coefficient)			Sig T
	R	R ²	F المحسوبة	df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T
التنمية المستدامة	0.830	0.689	50.606	5	0.000	الشفافية والإفصاح	0.036	0.066	0.546
						العدالة والنزاهة	0.327	0.079	*4.153
					0	تكافؤ الفرص	0.006	0.068	0.096
						المشاركة	0.024	0.058	0.410
						المساءلة	0.313	0.065	*4.839

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (18)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن بُعدي ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة) كان لهما أثر على التنمية المستدامة، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (4.839، 4.153) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد فسّرت مجتمعة ما مقداره (68.9%) من التباين الكلي في متغير التنمية المستدامة، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة، والمساءلة) على التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود اثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (العدالة والنزاهة، والمساءلة) على التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية.

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، والجدول (19) يبين ذلك:

جدول (19)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى التنمية المستدامة من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت		1.044	*6.043	0.000
المساءلة	0.591	0.334	*6.221	0.000
العدالة والنزاهة	0.688	0.362	*6.011	0.000

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (19) والذي يبين ترتيب دخول الأبعاد المستقلة في معادلة الانحدار، فإن بعد (المساءلة) قد دخل أولاً وفُسّر لوحده ما مقداره (59.1%) من التباين الكلي في التنمية المستدامة، ثم دخل بعد (العدالة والنزاهة) ثانياً حيث فسّر مع بعد (المساءلة) ما نسبته (68.8%) من التباين الكلي في التنمية المستدامة، أي أن بعد (العدالة والنزاهة) قد فسّر لوحده (9.7%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإفصاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة).

الفرضية الفرعية الأولى ($H_{0.1}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعاده مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) على تحقيق البعد الاقتصادي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (20) يبين نتائج

التحليل:

جدول (20)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البُعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات (Coefficient)			Sig T
	R	R ²	F	df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	
معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة							
						الشفافية والإفصاح	0.010	0.080	0.125
الاقتصادي	0.866	0.750	10.214	5	0.000	العدالة والنزاهة	0.270	0.095	*2.834
					0	تكافؤ الفرص	-0.132	0.082	-1.615
						المشاركة	0.252	0.070	*3.584
						المساءلة	0.535	0.078	*6.848

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (20)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة) كان لها أثر على البُعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تظهر في الجدول وبـ دلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (2.834، 3.584، 6.848) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد فسّرت مجتمعة ما مقداره (75.5%) من التباين الكلي في متغير البُعد (الاقتصادي)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة في العوائد) على البُعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها

(العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة) على البعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية.

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، والجدول (21) يبين ذلك:

جدول (21)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى البعد (الاقتصادي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة)

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت		0.267	1.265	0.208
المساءلة	0.675	0.493	*6.748	0.000
المشاركة	0.728	0.231	*3.416	0.001
العدالة والنزاهة	0.745	0.219	*2.721	0.008

* ذات دلالة إحصائية على مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يتضح من الجدول (21) والذي يبين ترتيب دخول الأبعاد المستقلة في معادلة الانحدار، فإن بعد (المساءلة) قد دخل أولاً وفُسّر لوحده ما مقداره (67.5%) من التباين الكلي في بُعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، ثم دخل بعد (المشاركة) ثانياً حيث فُسّر مع بعد (المساءلة) ما نسبته (72.8%) من التباين الكلي في البعد (الاقتصادي)، أي أن بعد (المساءلة) قد فُسّر لوحده (5.3%)، ثم دخل بعد (العدالة والنزاهة) ثالثاً حيث فُسّر مع بعدي (المساءلة والمشاركة) ما نسبته (74.5%) من التباين الكلي في البعد (الاقتصادي)، أي أن بعد (العدالة والنزاهة) قد فُسّر لوحده (1.7%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإصلاح، وتكافؤ الفرص) لعدم وجود دلالة إحصائية.

الفرضية الفرعية الثانية ($H_{0.2}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعاده مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) على تحقيق البعد الاجتماعي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (22) يبين نتائج التحليل:

جدول (22)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة

جدول المعاملات (Coefficient)					تحليل التباين			ملخص النموذج		المتغير التابع
Sig T	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F	Df	F المحسوبة	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط	
0.778	-0.282	0.094	-0.026	الشفافية والإفصاح						
0.000	*4.104	0.111	0.457	العدالة والنزاهة	0.00	5	21.883	0.490	0.700	الاجتماعي
0.381	-0.880	0.096	-0.084	تكافؤ الفرص	0					
0.388	0.866	0.082	0.071	المشاركة						
0.017	*2.427	0.092	0.222	المساءلة						

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (22)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة) كان لهما أثر على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (4.104، 2.427) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد فسّرت مجتمعة ما مقداره (49.0%) من التباين الكلي في متغير البعد (الاجتماعي)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعاده مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة في

العوائد) على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على يوجد اثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (العدالة والنزاهة، والمساءلة) على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية.

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، والجدول (23) يبين ذلك:

جدول (23)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى البعد (الاجتماعي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت			5.134	0.000
العدالة والنزاهة	0.448	0.479	5.086	0.000
المساءلة	0.484	0.268	2.843	0.005

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (23) والذي يبين ترتيب دخول الأبعاد المستقلة في معادلة الانحدار، فإن بعد (العدالة والنزاهة) قد دخل أولاً وفُسّر لوحده ما مقداره (44.8%) من التباين الكلي في بُعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، ثم دخل بعد (المساءلة) ثانياً حيث فسّر مع بعد (العدالة والنزاهة) ما نسبته (48.4%) من التباين الكلي في البعد (الاجتماعي)، أي أن بعد (المساءلة) قد فسّر لوحده (3.6%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإصلاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة) لعدم وجود دلالة إحصائية.

الفرضية الفرعية الثالثة ($H_{0.3}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعاده مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) على تحقيق البعد البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (24) يبين نتائج التحليل:

جدول (24)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات (Coefficient)			Sig T
	R	R ²	F المحسوبة	Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	T
البيئي	0.536	0.287	9.198	5	0.000	الشفافية والإفصاح	0.008	0.119	0.067
						العدالة والنزاهة	0.331	0.141	2.356
						تكافؤ الفرص	0.155	0.121	1.280
						المشاركة	-0.096	0.104	-0.919
						المساءلة	0.136	0.116	1.175

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (24)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن بعد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة) كان له أثر على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تظهر في الجدول وبـ دلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (2.356)، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد فسّر هذا البعد (28.7%) من التباين الكلي في متغير البعد (البيئي)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة في العوائد) على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة ببُعدها (العدالة والنزاهة) على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية. وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإصلاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) لعدم وجود دلالة إحصائية.

الفرضية الفرعية الرابعة ($H_{0.4}$): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعاده مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، وتكافؤ الفرص، والمشاركة، والمساءلة) على تحقيق البعد التكنولوجي كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول (25) يبين نتائج التحليل:

جدول (25)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد ممارسة الحوكمة على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة

المتغير التابع	ملخص النموذج		تحليل التباين			جدول المعاملات (Coefficient)			Sig T
	R	R ²	F	Df	Sig F	البيان	B	الخطأ المعياري	
معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة							
						الشفافية والإفصاح	0.153	0.095	1.622
						العدالة والنزاهة	0.250	0.112	2.231*
التكنولوجي	0.723	0.522	24.924	5	0.000	تكافؤ الفرص	0.087	0.096	0.907
						المشاركة	-0.132	0.083	-1.594
						المساءلة	0.359	0.092	3.899*

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (25)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة) كان لهما أثر على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة والبالغة (2.231، 3.899) على التوالي، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وقد فسّرت مجتمعة ما مقداره (52.2%) من التباين الكلي في متغير البعد (التكنولوجي)، مما يقتضي رفض الفرضية الصفرية جزئياً والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها مجتمعة (الشفافية والإفصاح، العدالة والنزاهة، تكافؤ الفرص، المشاركة في العوائد) على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية، واستبدالها بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة ببعديها (العدالة والنزاهة، والمساءلة) على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية.

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدة في المساهمة في النموذج الرياضي، والجدول (26) يبين ذلك:

جدول (26)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي "Stepwise Multiple Regression" للتنبؤ بمستوى البعد (التكنولوجي) من خلال أبعاد ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة)

ترتيب دخول العناصر المستقلة في معادلة التنبؤ	قيمة R^2 معامل التحديد	B	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثابت			4.165	0.000
المساءلة	0.447	0.430	*4.648	0.000
العدالة والنزاهة	0.502	0.335	*3.622	0.005

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (26) والذي يبين ترتيب دخول الأبعاد المستقلة في معادلة الانحدار، فإن بعد (المساءلة) قد دخل أولاً وفسّر لوحده ما مقداره (44.8%) من التباين

الكلي في بُعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة، ثم دخل بعد (العدالة والنزاهة) ثانياً حيث فسّر مع بعد (المساءلة) ما نسبته (50.2%) من التباين الكلي في البُعد (التكنولوجي)، أي أن بعد (العدالة والنزاهة) قد فسّر لوحده (5.5%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإصلاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة) لعدم وجود دلالة إحصائية.

2.4 ملخص النتائج

أظهرت النتائج ما يلي:

1. أن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة لممارسة أبعاد الحوكمة في وزارة الزراعة الاردنية جاء مرتفعاً حيث جاء بعد (العدالة والنزاهة) أولاً وهذا يدل على أن الوزارة تمنح موظفيها الحق في الاعتراض على الأخطاء الناتجة عن قرارات مسؤوليها ويتسطيع الموظف في الوزارة المطالبة بحقوقه في أي وقت وفق القوانين والأنظمة المعمول بها. يليه بعد (الشفافية الادارية والإفصاح) ويعود ذلك الى توفر الوزارة نظاماً للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل وتتبع الوزارة أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المختصة التي تشكلها في المرتبة الثانية، ثم بعد (المساءلة) لان الوزارة تركز على مساءلة العاملين المخالفين لأنظمتها وتعليماتها، وتخضع الوزارة باستمرار للتقييم من الخارج. يليه بعد (المشاركة) ويعود سبب ذلك الى أن الوزارة تتيح للعاملين فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، وتمنح الوزارة العاملين لديها صلاحيات واسعة لاتخاذ الأعمال بطرق مختلفة، وأخيراً بعد (تكافؤ الفرص) لان الوزارة توزع مهام العمل بشكل عادل ومتساوي على العاملين. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة جموعي وآخرون (2022) والتي أكدت وجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات الحوكمة في تقييد الممارسات الضارة للمحاسبة الإبداعية عند الفحص والتقييم، حيث إن التشريعات والقوانين هي الأكثر نجاحاً من بين الأساليب التي تم تطبيقها.

2. إن مستوى تصورات أفراد عينة الدراسة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الاردنية جاء مرتفعاً، حيث جاء البعد (الاقتصادي) أولاً بسبب أن الوزارة تهتم بتوظيف الموارد البشرية في المجتمع. وتهتم الوزارة بترشيد استهلاك الطاقة واستغلالها.

وتسعى الوزارة الى إيجاد فرص عمل جديدة بشكل مستمر، يليه البعد (الاجتماعي) ويعود ذلك الى أن الوزارة تهتم بتقديمها خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع. وتحمل الوزارة مسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع و تقدم الوزارة خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم ، ثم البعد (التكنولوجي) بسبب أن الوزارة تهتم بتقديم خدماتها بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتستخدم الوزارة الوسائل التكنولوجية للحصول على المعلومات لتلبية احتياجات المواطنين، وتمكن الوزارة المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب تكنولوجية حديثة، وأخيراً البعد (البيئي) ويعود ذلك الى أن الوزارة تشجع الاستعمال المستدام للموارد غير الدائمة وتشجع الوزارة إقرار التشريعات والأنظمة التي تحافظ على موارد المجتمع ومساهمتها في تقديم الخدمات التي تحافظ على البيئة من التلوث. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كريري (2021) التي أوضحت أن ممارسات النموذج المقترح في إدارات التعليم والتي تركز في تطبيق الحوكمة البيئية والتي تتمثل في جوانب إدارة الموارد الطبيعية ودعم البيئة المستحدثة بما فيها المباني، كما وركزت على أهمية إدارة المخاطر. فيما يخص جوانب الحوكمة الاجتماعية، ركزت الدراسة على أجور العاملين، العدالة والتنوع بين الجنسين، والتركيز على جودة الحياة الوظيفية، وتطبيق الميثاق الأخلاقي.

3. أظهرت النتائج أن بُعدي ممارسة الحوكمة (العدالة والنزاهة، والمساءلة) كان لهما أثر على التنمية المستدامة على المستوى الكلي، حيث دخل بعد (المساءلة) أولاً وفسّر لوحده ما مقداره (59.1%) من التباين الكلي في التنمية المستدامة، ثم دخل بعد (العدالة والنزاهة) ثانياً حيث فسّر لوحده (9.7%)، وخرج من معادلة الانحدار الأبعاد (الشفافية والإفصاح، وتكافؤ الفرص، والمشاركة). واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجبائي والزرقي (2018) التي بينت وجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات البلدية بسبب الفساد الإداري وفساد الموظفين. وكما أشارت الدراسة لعدم وجود آليات لحوكمة المؤسسات البلدية، بالتالي، غياب اجراءات الرقابة والمساءلة والإفصاح كما أشارت النتائج إلى عدم استقلال قسم التدقيق الداخلي في البلدية واعتمدت بذلك بعد المسائلة وبعد الإفصاح والشفافية والنزاهة وبعد المشاركة.

4. وجود أثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (العدالة والنزاهة، المشاركة، والمساءلة) على البعد (الاقتصادي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية. لان الوزارة تسعى الى إيجاد فرص عمل جديدة وإقامة المشاريع بشكل مستمر وتشغيل المواطنين. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبد الغني (2020) التي أكدت على قياس نسبة الإنجاز لأهداف التنمية المستدامة من الأولويات على مستوى الدول .

5. يوجد إثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة بأبعادها (العدالة والنزاهة، والمساءلة) على البعد (الاجتماعي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية. لان الوزارة تقدم خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم، وتركز الوزارة على تشجيع العمل التطوعي، وتوظف مواردها بشكل كفؤ لتقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المطلوب. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة Nguyen and Ngo(2021).

التي أوضحت ان التقدم التكنولوجي والمسؤوليات البيئية والاجتماعية لها علاقة إيجابية بأهداف التنمية المستدامة للشركات الصغيرة والمتوسطة في فيتنام.

6. يوجد إثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة ببعدها (العدالة والنزاهة) على البعد (البيئي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية. لان الوزارة تسهم في تقديم الخدمات التي تحافظ على البيئة من التلوث، ويوجه المحتوى الإعلامي في الوزارة نحو اتخاذ الإجراءات لمكافحة التلوث البيئي، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة Sultan (2020) التي اكدت على انه كانت هناك علاقات تأثير كبيرة للتخطيط الاستراتيجي في مبادرات الاستدامة البيئية و أوصت الدراسة أن تقوم الشركات التي درست بوضع استراتيجيات تعمل على مواءمة مواردها الداخلية وقدراتها مع متطلبات بيئتها الخارجية من جهة، ومتطلبات بيئتها الداخلية من جهة أخرى.

7. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لممارسة الحوكمة ببعديها (العدالة والنزاهة، والمساءلة) على البعد (التكنولوجي) كأحد أبعاد التنمية المستدامة في وزارة الزراعة الأردنية. لان الوزارة تمكن المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب

تكنولوجية حديثة وتستخدم الوزارة شبكة الأنترنت لتسهيل الاتصالات الرسمية بين أجهزة وإدارات الوزارة.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة بو غنجيوه وآخرون 2022. التي أظهرت أن الشركة تتبنى كافة السياسات والبرامج التي تدعم تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية، وأهداف التنمية المستدامة وأهداف جميع أصحاب المصلحة. ونتيجة لذلك، أصبحت منتجاتها الاختيار الموثوق به للمستهلكين والشركة الرائدة في مجال منتجاتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

3.4 التوصيات

اعتماداً على النتائج السابقة، تقدم الدراسة الحالية التوصيات الآتية:

أولاً: زيادة الاهتمام بتعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة في وزارة الزراعة وذلك من خلال العمل على مساهمة الإفصاح والشفافية خلال:

- 1- زيادة تشكيل فرق عمل تعنى بحل المشكلات في الوزارة.
- 2- إتاحة حق الاطلاع على كافة المعاملات والقرارات المتعلقة بالمستفيدين منها من خلال نشر المعلومات والأدلة ولوحة إعلانات.
- 3- ضرورة الاهتمام بقيام الإدارات بالإفصاح عن كمية ونوعية المعلومات الخاصة بمبادئ الحوكمة وسن تشريعات تجبر الإدارة علناً الإفصاح عن المعلومات التي ليس لها صفة السرية.

ثانياً: التأكيد على أن تعزز الوزارة مبدأ العدالة والنزاهة وذلك من خلال :

- 1- الاستمرار بتطبيق اللوائح والقوانين في الوزارة بشكل كامل ودقيق على جميع العاملين دون استثناء.
- 2- إضافة أنظمة تقييم موضوعية وعادلة للتعيين وإن تكون قابلة للتحديث والتغيير.
- 3- ضرورة العمل على إيجاد مدونة سلوك أخلاقي وتطبيقها بشكل عادل على كافة العاملين.

ثالثا: التأكيد على تعزيز وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال:

- 1- وضع سياسات واضحة وموضوعية للتوظيف والتعيين فيها.
- 2- استمرارية الاعتماد على تقارير تقييم كفاءة الأداء لتقديم الحوافز للموظفين.
- 3- استمرار الوزارة بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص عند اختيار القيادات، وعند التعيين لإشغال الوظائف الإدارية والقيادية، والترقية والترشيح للدورات التدريبية.

رابعا: التأكيد على تعزيز مشاركة العاملين في الوزارة وذلك من خلال :

- 1- تعزيز الثقة بين الوزارة والعاملين فيها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات وخلق الاستثمارات المناسبة، وتعقب احتياجات المجتمع والسوق المحلي والعمل على ان تكون مخرجات الوزارة متوافقة معها وتشجيع القطاع الخاص.
- 2- تحفيز الوزارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحديث القطاع الزراعي للمساهمة في التنمية الزراعية المستدامة من خلال منح امتيازات واعفاءات جمركية للراغبين.

- 3-حثّ الوزارة العاملين لديها على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي من خلال إقامة الندوات و ورش العمل.

خامسا: تشديد الوزارة مبدأ المساءلة وذلك من خلال :

- 1- ترسيخ الوزارة دور الرقابة العامة وتوضيح الحقائق و مساءلة العاملين لديها من خلال تطبيق مبدأ من أين لك هذا.
- 2- تعزيز دور اللجان المختصة في القطاع الزراعي التابعة للهيئات التشريعية من خلال إجراء عمليات مراجعة ومراقبة منتظمة للعاملين في الوزارة .
- 3- تطوير المزيد من القوانين والأنظمة واللوائح التشريعية الواضحة والقابلة للتطبيق في الوزارة.

سادسا : اهتمام الوزارة بالتنمية المستدامة، ويكون ذلك من خلال :

- 1-رفع الاهتمام بالبعد الاقتصادي وذلك من خلال توظيف الموارد البشرية في المجتمع لتحسين أوضاعهم المعيشية وتلبية احتياجاتهم.

2-زيادة الاهتمام بالبعد الاجتماعي من خلال المثابرة من قبل الوزارة على اقرار التشريعات والانظمة التي تحافظ على موارد المجتمع ودعم المشاريع الصغيرة بالانتاج المنزلي .

3-تطوير البعد البيئي وذلك من خلال العمل على استمرار اتخاذ الاجراءات الاحترازية اللازمة لمكافحة التلوث البيئي وتقديم الخدمات البيئية للحماية من التلوث .

4-زيادة الاهتمام بالبعد التكنولوجي وذلك يكون من خلال تسهيل الاتصالات الرسمية بين أجهزة وإدارات الوزارة من خلال شبكات الأنترنت المطورة لتقديم خدمات بمستوى افضل.

5-أصبح من الضروري تطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة بعد ما شهدته العالم في الآونة الأخيرة من مظاهر اقتصادية وبيئية واجتماعية أثرت بشكل واضح على الاداء المالي والاداري لكثير من المؤسسات الحكومية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو النصر، مدحت (2015). **الحوكمة الرشيدة في إدارة المؤسسات عالية الجودة**. القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- إبراهيم، سليمان (2010)، **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وأثار على التنمية المستدامة**، الإمارات العربية المتحدة:، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
- الامين، جريو محمد، (2020). **دور المؤسسات الاقتصادية في عمليات التنمية المستدامة**. الجزائر :دار النشر الجامعي.
- البسام، بسام عبد الله (2014)، **الحوكمة الرشيدة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، المملكة العربية السعودية**
- بلبع، محمد عيد (2016). **حوكمة الشركات ودورها في مواجهة الاختلالات الإدارية والمالية**. جمهورية مصر العربية، القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- بليزك، عبد الحليم والسعيد، بريكة (2017). **العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات، مجلة الاقتصاد الصناعي، الجزائر، العدد 13.**
- بوغنجيو، أمينة، شاوي، شافية . **المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق المربع الذهبي للتسويق**. شركة المراعي نموذجاً، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**.
- تودارو، ميشيل(2009)، **التنمية الاقتصادية**، ترمجه محمود حسن وآخرون، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،
- الجوهر، كريمة علي كاظم، البلداوي، شاكر عبد الكريم هادي، محمد، إحسان ذياب عبد، حمودي، احمد جاسم،(2017)، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية**، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

الجباوي، طلال محمد ، الزرقي، محمد محيسن، (2018)، إطار مقترح لحوكمة المؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيايل، محافظة بابل، 13 (42) الجبالي، سمير و المحاميد، اسعود (2018) "أثر حوكمة الجامعات في الاحتفاظ بالعاملين: اختبار الدور الوسيط لرضا العاملين -دراسة ميدانية في الجامعة الخاصة الاردنية - "مجلة اتحاد الجامعات العربية،38(2).

جموعي،عمر، براهيم فوزية، (2022). أثر اليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية رؤية مهنية (دراسة ميدانية)، دراسات، العدد الاقتصادي

حمدان، علام محمد موسى. (2014). " العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثيرها في التمويل الخارجي ". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. 1 (10): 63-81.

الخواجة، علا محمد(2006)، العولمة والتنمية المستدامة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، (المقدمة العامة)، الدر العربية للعلوم، بيروت، لبنان.

الدهشان، جمال (2020). تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الحوكمة الإلكترونية بجامعة أسيوط في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. المجلة التربوية.

دليل تنمية النزاهة، (2014) منظمة الجمارك العالمية

دومانتو، رومانو، (2003). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، دمشق.

رشيد، آمال حميد، الزوبعي، سالم عواد هادي،(2020). تأثير أنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، مجلة دراسات محاسبية و مالية.

رضوان، حنان أحمد (2017)، العدل التربوي وعلاقته بتكافؤ الفرص التعليمية وديمقراطية التعليم، جامعة بنها، كلية التربية، قسم أصول التربية، 2017.

سنوسي، وزوليخة وبوزيان الرحمان هاجر(2009). البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منعقد بجامعة سطيف، أبريل.

سوليفان، جون (2006)، خلق بيئة مستدامة لحوكمة الشركات، مطبوعات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

السيد، محمد زكي علي (2000)، أبعاد التنمية المستدامة: دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري، الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، مصر

الشياب، أحمد وأبو حمور، عنان (2011). مفاهيم إدارية معاصرة. عمان: الأكاديميون للنشر.

طالب، علاء فرحان، المشهداني، إيمان شيحان (2011). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف. دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الرحمان، محمد عبد الرحمان(2007)، التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

عبدالغني، محمد فتحي. (2020). تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر. كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة

العتيبي، عبدالله، (2018)، واقع تطبيق الحوكمة في جامعة الملك سعود من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية، مجلة دراسات العلوم التربوية.

عثمان، منى شعبان (2020). " التميز التنظيمي كمدخل لتفعيل المشاركة التنظيمية في إدارة الجامعات الحكومية بمصر"، مجلة العلوم التربوية، 4. (77). 2743-2849.

العريني، منال (2014). واقع تطبيق الحوكمة من وجهة نظر أعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية العاملين في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 3 (12). 115-120.

عليما، خالد عيادة (2020). الفساد وانعكاسه على التنمية والاقتصاد من أجل الدين والأمة عمان : دار الخليج.

العنزي، قاسم محمد والعبود، احمد عباس(2021)، دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري، بحث تطبيقي في مديرية بلدية الرمثية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2(17): 130-152،

العوضي، رأفت، وأبو لطيفة، ديمة (2020) . تأثير الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ الحوكمة-دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطينية في محافظات غزة.

غنيم، عثمان محمد وآخرون(2007)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فروم، محمد الصالح (2006). أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 12 (3). 1

قفة، يوسف (2018) " دور الإدارة المؤسسية في تحسين مستوى الأداء المؤسسي دراسة تطبيقية على الكليات الجامعية الحكومية، المجلة العلمية، 1 (1) : 58-1.

الكل، احمد (2015). النظام القانوني لحماية البيئة و التنمية الاقتصادية المستدامة. الجزائر: دار هومة كيري، عصام محمد، (2021). حوكمة الاستدامة الثلاثية في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية.

لبيب، علي (2007)، السكان والمستوطنات البشرية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثالث (البعد الاجتماعي) الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، لبنان

محمد، أمجد حسن عبدالرحمن. (2009). "دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية

وإمكانية طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية".
الفكر المحاسبي ، 3 (23) : 1-46.

محمد، عبد الشفيق عيسى(2008)، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجمالية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43_44، صيف وخريف، ص 156

محمد، عيش ، زهية ، خيارى (2019) . واقع تطبيق مبادئ ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر حالة مؤسسة إدوغ بعنابة ، الجزائر ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ، 4 (11) : 66-75.
مدحت، محمد (2019). الحوكمة الإلكترونية. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

مكاوي، بهاء الدين، (2016). العلاقة بين المؤسسية والحكم الصالح، المغرب: مركز المنارة للدراسات والابحاث
موسى، أحمد محمد عزب (2021). التنمية المستدامة من مقاصد الشريعة الإسلامي، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشرف - دقهلية، 23 (4) : 3367-3456

ميلود، بن خيرة، (2020). أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، الجزائر، جامعة زيان عاشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
ناصرالدين، يعقوب عادل (2012). الحاكمية والتفكير الاستراتيجي. عمان: جامعة الشرق الأوسط.

نوري، بتول محمد، وعلي خلف سلمان. (2014). "حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة". رماح للبحوث والدراسات 14 (1) : 9-31
نوزاد، عبد الرحمان (2008). التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية، دار الكتاب القطرية، قطر.

النيش، نجاة، (2001). تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

هلال، محمود عبد الغني حسن (2010). دور الشفافية والمساءلة والمحاسبة في محاسبة الفساد. القاهرة : مركز تطوير الأداء والتنمية.

هياجنة، عبد الناصر زياد (2012) القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Addink , Henk (2019). **Good Governance** : Concept and Context.led. USA : Oxford University
- Al - Dhaimesh , Othman ,. Al Zobi , Mo'taz. (2019) The Effect of Sustainability Accounting Disclosures on Financial Performance. An empirical study on the Bahrain banking sector , **Banks and Bank Systems** , Volume 14 , Issue 2.
- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: **Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute**, Cairo, May 7 – 8.
- Fawzy, S. (2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working - Paper No. 82. Egypt, **The Egyptian Center for Economic Studies**. pp: 6-7
- Freeland, C. (2007). **Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks**, paper presented to: **Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8
- Jensen , M. & Meckling , W. (2009) . Theory of the Firm : Managerial Behavior , Agency Costs and Ownership Structure , **Journal of Financial Economics** , vol.3 , pp . 305-36
- Harris A (2003) Teacher leadership: a new orthodoxy. in Davies, B & West Burnham J (eds)(**Handbook of Leadership and Management**, London: Pearson Publishing .
- Haque, F., & Ntim, C. G. (2018). Environmental policy, sustainable development, governance mechanisms and environmental performance. **Business Strategy and the Environment**, 27(3), 415-435.
- Iraya, c. Mwangi, m. & Muchoki, g.w. (2015). The effect of corporate governance practices on earnings management of companies listed at the 95 Nairobi securities exchange, **European scientific journal**, vol.11, no.1, pp. 169-178.

- kjaer , C. (2004). **Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform : Paving the Way to Financial Stability and Development** , a conference organized by the Egyptian Banking Institute , Cairo , May 7-8.
- Kostyuk , Alexander , Markus Stiglbauer , and Dmitriy Govorun (2016). **The Theory and Practice of Directors ' Remuneration : New Challenges and Opportunities. I ed. United Kingdom : Emerald Group Publishing.**
- Malla , Praveen B. (2013) **Corporate Governance : Concept , Evolution and India Story.** led. UK Routledge.
- Naveeda & Others (2020) : The Impact of corporate governance on profitability of conventional. **University and knowledge society Journal** , 9 (2) : 267-278 Cavill ,
- Nguyen, T. D., & Ngo, T. Q. (2021). The role of technological advancement, supply chain, environmental, social, and governance responsibilities on the sustainable development goals of SMEs in Vietnam. **Economic Research-Ekonomska Istraživanja**, 1-23.
- Nicole Démontiez et Herve Macquart(2009), les grande questions de l'environnement, Editions l'étudiant ,paris ,p82.
- OECD (2010)OECD Steering Group on Corporate Governance. Corporate governance and the financial crises: **conclusions and emerging good practices to enhance implementation of the principles**, 24 February, www.oecd.org
- S. & Sohail , M. (2007). **Accountability Arrangements to Combat Corruption: Literature Review.** Series Editor : M. Sohail. Loughborough : WEDC , Loughborough University , UK.
- Steger , O & Wolfgang , M. (2008). Corporate Governance : A Risk perspective , paper presented to : Corporate Governance and Reform : Paving the Way to Financial Stability and Development, **a conference organized by the Egyptian Banking Institute** , Cairo , May pp : 7-8
- Tosi , Henry L. (2009). **Theories of Organization. I ed. United States : SAGE Publications Inc**
- Tsifora , E. & Eleftheriadou , P. (2007). Corporate governance mechanisms and firm performance : Evidence from Greek manufacturing sector. **Management of International Business and Economic System** , 1 (1) , pp 181-211. A
- Velnampy , RI (2013). Corporate Governance and Firm Performance : A Study of Sri Lankan Manufacturing Companies. **Journal of Economics and Sustainable Development** , 4 (3) , pp228-236.
- Yiwei , L. Mengfeng , G. Xiu - Ye , Z. & Lenny , K. (2017). The Impact of Environmental , Social , and Governance Disclosure on Firm Value :

The Role of CEO Power. **The British Accounting Review** , 50 , pp. 60-75

ZHAI , LE. (2020). Investigating the Impact of Governmental Governance on Mega Project Performance : Evidence from China. **Technological and Economic Development of Economy**, 26 (2), pp. 449-478.

ZHAI , LE. (2020). Investigating the Impact of Governmental Governance on Mega Project Performance : Evidence from China. **Technological and Economic Development of Economy** , 26 (2) , pp. 449–478.

Zhang , L. (2007). Economic Consequences of the Sarbanes - Oxley Act of 2002 ". **Journal of Accounting Economics** ,1

الملاحق

ملحق (أ)
الاستبانة في صورتها الأولية

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قسم إدارة الأعمال

استبانة

أخي المدير...أختي المديرية

تحية طيبة،

يقوم الباحث بإجراء دراسة في جامعة مؤتة بعنوان: أثر ممارسة الحوكمة على تحقيق التنمية

المستدامة دراسة تطبيقية في وزارة الزراعة الأردنية

نظراً لذلك نأمل منكم التعاون والتكرم بالمساعدة وبشكل اختياري في تعبئة الاستبانة المرفقة، من خلال الإجابة على الفقرات التي تتضمنها وذلك بوضع علامة (✓) تحت الإجابة الأكثر انطباقاً مع رأيكم، ونفيذكم بأن جميع المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وسيتم التعامل مع البيانات بسرية تامة، علماً بأنه لن يتم طلب أي معلومات شخصية مع امتلاك الحق في الانسحاب في أي وقت.

ولكم جزيل الشكر والتقدير والاحترام

المشرف: أ.د. فاطمة الربابعة

الباحث: زيد الشخانة

الجزء الأول: الخصائص الشخصية والوظيفية:

يرجى وضع إشارة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

النوع الاجتماعي

☐

ذكر

☐

أنثى

العمر

أقل من 30 سنة

☐

من 30 إلى أقل من 40 سنة

☐

40 إلى أقل من 50 سنة

☐

من 50 سنة فأكثر

☐

المؤهل العلمي

☐

دبلوم كلية مجتمع

بكالوريوس

☐☐

ماجستير

دكتوراه

☐

عدد سنوات الخبرة

	اقل من 10 سنوات	10 إلى أقل من 15 سنة	
	15 إلى اقل من 20 سنة	من 20 سنة فأكثر	

المركز الوظيفي

مدير
مساعد مدير
رئيس قسم
رئيس شعبة

الجزء الثاني: ممارسة الحوكمة

الفقرات التالية تتعلق بممارسة الحوكمة، يرجى بيان مدى موافقتك عليها بوضع (✓) تحت الإجابة المناسبة

الفقرة					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الشفافية والإفصاح									
1	توفر الوزارة نظاما للإعلام بالأنظمة والتعليمات المنظمة للعمل								
2	تتبع الوزارة أسلوب الحوار في الوصول إلى القرارات من خلال اللجان المختصة التي تشكلها								
3	تهتم الوزارة بتفسير الأنظمة والتعليمات المطبقة بها								
4	يتم حل المشكلات الخاصة بالعاملين في الوزارة بشفافية								
5	تتيح الوزارة للمستفيدين حق الاطلاع على كافة المعاملات والقرارات المتعلقة بهم								
العدالة والنزاهة									
6	تمنح الوزارة موظفيها الحق في الاعتراض على الأخطاء الناتجة عن قرارات مسؤوليها								
7	يستطيع الموظف في الوزارة المطالبة بحقوقه في أي وقت وفق القوانين والأنظمة المعمول بها								
8	تطبق القوانين في الوزارة بشكل كامل ودقيق على جميع العاملين دون استثناء								
9	يوجد بالوزارة أنظمة تقييم موضوعية وعادلة للتعيين.								
10	يحظى الموظفون في الوزارة بالترقية المناسبة كلما حرصوا على جودة أداء عملهم								
تكافؤ الفرص									
11	توزع الوزارة مهام العمل بشكل عادل ومتساوي على العاملين								

					تطبق الوزارة آليات المكافآت على العاملين دون تمييز	12
					تضع الوزارة سياسات موضوعية للتوظيف والتعيين فيها	13
					تعتمد الوزارة على تقارير تقييم كفاءة الاداء لتقديم الحوافز للموظفين	14
					تساهم الوزارة في إعداد خطط لترقية الموظفين لضمان تكافؤ الفرص	15
المشاركة						
					تتيح الوزارة للعاملين فرص المشاركة في اتخاذ القرارات	16
					تمنح الوزارة العاملين لديها صلاحيات واسعة لممارسة الاعمال بطرق مختلفة	17
					تتيح الوزارة للعاملين فيها حرية الدفاع عن حقوقهم القانونية	18
					تشجع الوزارة العاملين لديها على المشاركة في تنمية المجتمع المحلي	19
المساءلة						
					تركز الوزارة على مساءلة العاملين المخالفين لأنظمتها وتعليماتها	20
					تخضع الوزارة باستمرار للتقييم من الخارج	21
					يتاح للعاملين في الوزارة حرية المساءلة حول القرارات التي تتخذها الوزارة	22
					تهتم الوزارة بتطوير آليات المسائلة لديها	23
					تهتم الوزارة بتوثيق جميع الممارسات التي تقوم بها	24

الجزء الثالث: التنمية المستدامة

الفقرات التالية تتعلق بالتنمية المستدامة، يرجى بيان مدى موافقتك عليها بوضع (✓) تحت الإجابة المناسبة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
البعد الاقتصادي					
					25 تهتم الوزارة بتوظيف الموارد البشرية في المجتمع.
					26 تهتم الوزارة بترشيد استهلاك الطاقة واستغلالها.
					27 تسعى الوزارة الى إيجاد فرص عمل جديدة بشكل مستمر
					28 تهتم الوزارة بإقامة المشاريع واستقطاب المستثمرين
البعد الاجتماعي					
					29 تهتم الوزارة بتقديمها خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.
					30 تتحمل الوزارة مسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع.
					31 تقدم الوزارة خدماتها لجميع المواطنين بغض النظر عن الاختلاف بينهم
					32 تركز الوزارة على تشجيع العمل التطوعي
					33 توظف الوزارة مواردها بشكل كفؤ لتقديم الخدمات للمواطنين بالشكل المطلوب
البعد البيئي					
					34 تشجع الوزارة الاستعمال المستدام للموارد غير الدائمة
					تشجع الوزارة إقرار التشريعات والأنظمة التي تحافظ على موارد

					المجتمع	35
					تسهم الوزارة في تقديم الخدمات التي تحافظ على البيئة من التلوث.	36
					يوجه المحتوى الإعلامي في الوزارة نحو اتخاذ الإجراءات لمكافحة التلوث البيئي	37
البعد التكنولوجي						
					تهتم الوزارة بتقديم خدماتها بالاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة	38
					تستخدم الوزارة الوسائل التكنولوجية للحصول على المعلومات لتلبية احتياجات المواطنين	39
					تمكن الوزارة المواطنين من الحصول على متطلباتهم من الوزارة بأساليب تكنولوجية حديثة	40
					تستخدم الوزارة شبكة الانترنت لتسهيل الاتصالات الرسمية بين أجهزة وإدارات الوزارة	41

ملحق (ب)
أسماء المحكمين

أسماء المحكمين

الجامعة	عضو هيئة التدريس
جامعة الحسين بن طلال	1- أ.د. جهاد الفرجات
جامعة عمان العربية	2- أ. د خالد ابو الغنم
الجامعة الهاشمية	3- أ.د. عامر شرف الدين الشيشاني
جامعة مؤتة	4- أ.د. عبدالرحمن العبادله
جامعة مؤتة	5- أ. د علي العضايله
جامعة مؤتة	6- أ.د. غازي أبو قاعود

تم ترتيب الأسماء أبجدياً

ملحق (ج)
قائمة بأسماء المديريات

قائمة باسماء المديريات

الرقم	اسم المديرية	المكان
1	مديرية الادارة والخدمات المساندة	وزارة الزراعة
2	مديرية التحول الالكتروني وتكنولوجيا المعلومات	وزارة الزراعة
3	مديرية التراخيص والمراكز الحدودية	وزارة الزراعة
4	مديرية التعاون الدولي والاتفاقيات التجارية	وزارة الزراعة
5	مديرية الشؤون المالية	وزارة الزراعة
6	مديرية ادارة المشاريع	وزارة الزراعة
7	مديرية الانتاج النباتي	وزارة الزراعة
8	مديرية الاعلام والاتصال والشؤون البرلمانية	وزارة الزراعة
9	مديرية التخطيط الاستراتيجي والتطور المؤسسي	وزارة الزراعة
10	مديرية التسويق الزراعي والتجاري الخارجية	وزارة الزراعة
11	مديرية الجودة والتتبع	وزارة الزراعة
12	مديرية تشجيع الاستثمار وريادة الاعمال الزراعية	وزارة الزراعة
13	مديرية تنمية وادارة الموارد البشرية	وزارة الزراعة
14	مديرية مكتب الامين العام	وزارة الزراعة
15	مديرية مكتب الوزير	وزارة الزراعة
16	مديرية وحدة الرقابة الداخلية	وزارة الزراعة
17	مديرية الشؤون القانونية	وزارة الزراعة

ملحق (د)
كتب تسهيل المهمة



7892

3/45/9

2022/6

رقم

تاريخ

والتوقيع

السادة جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

اشارة لكتابكم رقم د.ع /107/90/1221 تاريخ 2022/6/14 والمتعلق بطلب
الموافقة على تسهيل مهمة طالب الماجستير زيد محمود محمد الشخانة تخصص ادارة عامة
من اجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاعداد دراسة .
ارجو العلم انه لا مانع لدى الوزارة من تسهيل مهام الطالب المذكور

واقبلوا احترامي

وزير الزراعة

المهندس خالد الحنيفات
مدير مديرية تنمية وإدارة الموارد البشرية
مسرد المهنريات

الملحكة الأردنية الهاشمية

مأقف: +٩٦٢ ٦ ٥٦٨٦١٥١ فاكس: +٩٦٢ ٦ ٥٦٨٦٣١٠ ص.ب: ٢٠٩٩ عمان ١١١٨١ - الأردن. البريد الإلكتروني: agri@moa.gov.jo



Re.....

Date:.....

الرقم: ك.د.ع/١٠٠٠٠

التاريخ:

الموافق:

السادة وزارة الزراعة المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

فارجو التكرم بتسهيل مهمة الطالب زيد محمود محمد الشخانة الرقم الجامعي (٦٢٠٢٠٢١٠٢٠١٨) والذي يدرس في جامعة مؤتة ماجستير / (إدارة عامة) وذلك من اجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لاعداد دراسته والموسومة بـ " أثر ممارسة الحكومة على تحقيق التنمية المستدامة : دراسة تطبيقية في وزارة الزراعة الأردنية)" والذي يقوم بها استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير . شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة، ودعمها لتحقيق أهدافها في خدمة هذا الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعااه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. مخلص سليمان الطراونة



TAH-KARAK-JORDAN

tal Code: 61710

:03/2372380-99

6131-4050

:03/ 2375694

ean_dgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo

ن خ / تسهيل مهمة

مؤتة - الكرك - الأردن

الرمز البريدي: ٦١٧١٠٠

تلفون: ٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩٠

فرعي 6131-4050

فاكس ٠٣/٢ 375694

البريد الالكتروني

الموقع الالكتروني <http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

المعلومات الشخصية

الاسم: زيد محمود الشخانة

التخصص: الماجستير في الإدارة العامة

الكلية: إدارة الأعمال

سنة التخرج: 2022